

رصد الاقتصاد والاستثمار السعودي





“هدفنا الأول أن تكون بلادنا نموذجاً ناجحاً ورائداً في العالم على كافة الأصعدة، وسأعمل معكم على تحقيق ذلك”

-
خادم الحرمين الشريفين
الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود



“إن بلادنا تمتلك قدرات استثمارية ضخمة،
وسنسعى إلى أن تكون محركاً لاقتصادنا ومورداً إضافياً لبلادنا”

-
صاحب السمو الملكي ولي العهد
الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

المحتويات

4	المُلخَص التَّنفيذِي
6	القسم الأول: الاقتصاد العالمي
7	أولاً: النمو الاقتصادي
11	ثانياً: أسواق الطاقة
11	1. النفط
12	2. الغاز الطبيعي
13	القسم الثاني: الاقتصاد السعودي
14	أولاً: متانة الاقتصاد السعودي، والتوقعات المحلية والدولية
15	ثانياً: الأداء الفعلي للاقتصاد المحلي
15	1. القطاع الحقيقي
17	2. القطاع النقدي
18	3. السوق المالية
18	4. القطاع الخارجي (ميزان المدفوعات)
19	5. مؤشرات اقتصادية مختارة
23	القسم الثالث: تمكين الاستثمار وتحسين جاذبية البيئة الاستثمارية في المملكة
24	أولاً: مستهدفات المملكة المرتبطة بمؤشرات الاستثمار
25	ثانياً: الاستثمار في المملكة
36	ثالثاً: المملكة في المؤشرات الدولية
38	رابعاً: الجهود في دعم بيئة الاستثمار في المملكة
46	خامساً: أهم التشريعات ذات العلاقة بالاستثمار
47	سادساً: أبرز مبادرات المملكة في دعم الاستثمار
49	القسم الرابع: القطاع الثقافي في المملكة.. من إرث الماضي نبني مجد المستقبل
50	أولاً: الاستراتيجية الوطنية للثقافة
51	ثانياً: مبادرات القطاع الثقافي وإنجازاته
55	ثالثاً: أهمية قطاع الثقافة اقتصادياً واستثمارياً
55	رابعاً: أبرز المؤشرات الاقتصادية والاستثمارية ذات العلاقة
58	خامساً: المناطق التراثية وأبرز الفعاليات في المملكة

الملخص التنفيذي (2/1)

- سجلت تقديرات **صندوق النقد الدولي** للناتج العالمي نمواً قدره 3.1% للعام 2023م، وذلك بحسب ما جاء في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن الصندوق في شهر يناير من العام 2024م، بارتفاع طفيف قدره 0.1 نقطة مئوية مقارنة بتوقعات الصندوق في أكتوبر من العام 2023م. بالمقابل رفع الصندوق تنبؤاته للعام 2024م بنحو 0.2 نقطة مئوية ليصبح معدل نمو الناتج العالمي عند 3.1% لعام 2024م.
- على الصعيد المحلي، يتوقع **صندوق النقد الدولي** نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد السعودي لعامي 2024م و 2025م بنسبة 2.7% و 5.5% على التوالي.
- أشارت تقديرات **صندوق النقد الدولي** بحسب ما جاء في نشرة يناير 2024م، إلى وصول معدلات التضخم للاقتصادات المتقدمة خلال عام 2023م إلى 4.6%، بينما 8.4% للاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، في حين أشارت توقعات الصندوق إلى أن التضخم سينخفض ليصل إلى نحو 2.6% في العام 2024م للاقتصادات المتقدمة، ونحو 8.1% للاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.
- بحسب أحدث بيانات صادرة عن **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**، شهد النصف الأول من العام 2023م انخفاً في معدلات نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي على مستوى العالم بنحو 36.1% مقارنة بالنصف الأول من عام 2022م؛ نتيجة لتباطؤ النمو الاقتصادي.
- حقق **مؤشر مديري المشتريات للإنتاج الصناعي العالمي ارتفاعاً** بحوالي 0.1 نقطة على أساس سنوي، عند متوسط 49.0 نقطة في الربع الرابع من العام 2023م مقارنة بنحو 48.9 نقطة في الربع المماثل من العام السابق، حيث سجلت كلاً من الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية والصين ارتفاعاً في مؤشر مديري المشتريات، بينما شهدت اليابان ودول الاتحاد الأوروبي انخفاً بحوالي 2.5% و 5.9% على التوالي لنفس الفترة.
- شهدت **أسعار النفط تراجعاً في الربع الرابع** من العام 2023م، حيث سجل متوسط سعر خام برنت في الربع الرابع من العام 2023م انخفاً بنسبة 6.7% على أساس سنوي ليصل إلى متوسط 82.7 دولاراً/برميل، مقارنة بمتوسط 88.6 دولاراً/برميل، في الربع المماثل من العام السابق. كما سجل **متوسط إنتاج النفط في المملكة انخفاً** خلال الربع الرابع من العام 2023م بنحو 15.4% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.
- تراجعت أسعار الغاز الطبيعي** في كلاً من أسواق الغاز الأمريكية والأوروبية خلال الربع الرابع للعام 2023م بحوالي 49.9% و 63.3% على التوالي، وذلك مقارنة بالربع الرابع من العام السابق. بالمقابل **ارتفع** استهلاك الغاز في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 0.8% على أساس سنوي، بينما **انخفض** الاستهلاك الأوربي للغاز بنحو 5.6% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.
- وفقاً للتقديرات السريعة الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، سجلت كلاً من **الأنشطة غير النفطية والأنشطة الحكومية للربع الرابع من العام 2023م نمواً** بنسبة 4.3% و 3.1% على التوالي مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. في حين سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انخفاً بنسبة 3.7% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع الأنشطة النفطية بنسبة 16.4%.
- شهدت **مبيعات نقاط البيع ومدفوعات سداد في الربع الرابع من العام 2023م ارتفاعاً** بنسبة 8.7% و 15.0% على التوالي، في حين سجلت **السحوبات النقدية انخفاً** بنسبة 1.9% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.
- سجل عرض النقود ارتفاعاً** بنحو 7.6% في الربع الرابع من العام 2023م مقارنة بنفس الفترة من العام السابق؛ مدفوعاً بنمو الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 32.0%.
- انخفض معدل التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) في الربع الرابع من العام 2023م** إلى 1.6% مقارنة بنسبة 3.1% في الربع الرابع من العام السابق؛ يعزى ذلك إلى انخفاض أسعار الملابس والأحذية بنسبة 4.0%، تليها أسعار تأييث وتجهيزات المنزل بنسبة 3.1%.

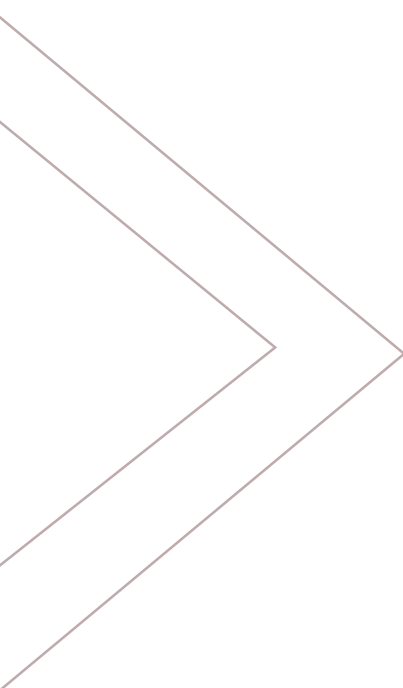
الملخص التنفيذي (2/2)

- ارتفع مؤشر السوق السعودي الرئيسي (تاسي) بنهاية عام 2023م بنحو 14.2% مقارنةً بنهاية عام 2022م، كما سجّل مؤشر السوق الموازي (نمو) نمواً بنسبة 26.3% خلال نفس الفترة.
- حقق الحساب الجاري في الربع الثالث من عام 2023م فائضاً بلغت قيمته 17.3 مليار ريال، أي ما نسبته 1.7% من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي، وذلك مقابل فائض بلغت قيمته 177.3 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق.
- شهدت الصادرات السلعية انخفاضاً بنسبة 24.9% في الربع الثالث من العام 2023م مقارنةً بنفس الربع من عام 2022م، لتبلغ نحو 299.8 مليار ريال، مقابل 399.1 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق؛ مدفوعةً بانخفاض الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية.
- بلغ إجمالي تكوين رأس المال الثابت الإسمي في الربع الثالث من العام 2023م نحو 261 مليار ريال، ويُمثل كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي نحو 26.1% خلال نفس الفترة. وسجل تكوين رأس المال الثابت الإسمي منذ بداية العام 2023م حتى نهاية الربع الثالث نمواً بنسبة 10% على أساس سنوي ليصل إلى نحو 834 مليار ريال.
- شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الربع الثالث من العام 2023م تراجعاً بنسبة 2.1% على أساس سنوي، إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العام 2023م حتى نهاية الربع الثالث شهدت نمواً بنسبة 6.2% مقارنةً بنفس الفترة من العام 2022م (بعد استبعاد صفقة أرامكو). وبالنظر للبيانات السنوية، بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة في عام 2022م نحو 123 مليار ريال مسجلةً نمواً بنسبة 20.0% مقارنةً بالعام 2021م.
- شهد رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر بنهاية الربع الثالث من العام 2023م نمواً بنسبة 1.4% مقارنةً بنهاية الربع الثاني من العام 2023م. كما بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في نهاية العام 2022م نحو 762 مليار ريال ليشهد نمواً بنسبة 15.6% مقارنةً بالعام 2021م.
- تشير البيانات الاستثمارية الصادرة عن وزارة الاستثمار إلى إتمام 67 صفقة استثمارية خلال الربع الرابع من العام 2023م مقارنةً بنحو 15 صفقة خلال نفس الفترة من العام السابق، مسجلةً ارتفاعاً بنحو 346.7%، ليصل عدد الصفقات إلى 197 صفقة استثمارية خلال العام 2023م.
- حققت التراخيص الاستثمارية المُصدرة في الربع الرابع من العام 2023م ارتفاعاً بنسبة 125.0% لتصل إلى 2,884 ترخيص مقارنةً بعدد 1,282 ترخيصاً بالفترة المماثلة من العام السابق (بعد استبعاد التراخيص المُصدرة بموجب حملة تصحيح أوضاع مخالف نظام مكافحة التستر التجاري).
- حققت المملكة مراكزاً متقدمة في عدد من المؤشرات الدولية في العام 2023م، حيث حصلت على المرتبة الأولى في كل من مؤشر ثقة المستهلك للاستثمار، ومؤشر الثقة في الحكومة.
- تقوم وزارة الاستثمار وبالتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى بدور جوهري في التسويق للاستثمار وجذب المستثمرين من خلال التنظيم والمشاركة في عدد من الفعاليات، حيث تم تنظيم أكثر من 21 فعالية محلية ودولية خلال الربع الرابع من العام 2023م في مختلف المجالات، مثل: قطاع السياحة، وقطاع الرياضة، وقطاع التكنولوجيا الحيوية، وقطاع التعدين، كما شاركت الوزارة في العديد من منتديات الاستثمار المشتركة بين المملكة وعدد من الدول.
- انطلاقاً من أهمية وعمق الثقافة السعودية والتحول الراهن للقطاع الثقافي والنمو الديناميكي والتطور المستدام الذي يشهده هذا القطاع باعتباره قطاع مساهم في النمو الاقتصادي، فقد تم تسليط الضوء في قسم لمحة استثمارية على القطاع الثقافي، حيث تبرز في مجال الثقافة اليوم قطاعات إنتاجية وصناعات إبداعية في عدد من الأنشطة الاقتصادية الحيوية التي تولد قيمة اقتصادية، وتعمل على جذب الاستثمار، وتخلق عوائد استثمارية عالية.



01

الاقتصاد العالمي



القسم الأول: الاقتصاد العالمي أولاً: النمو الاقتصادي

1. توقعات الاقتصاد العالمي

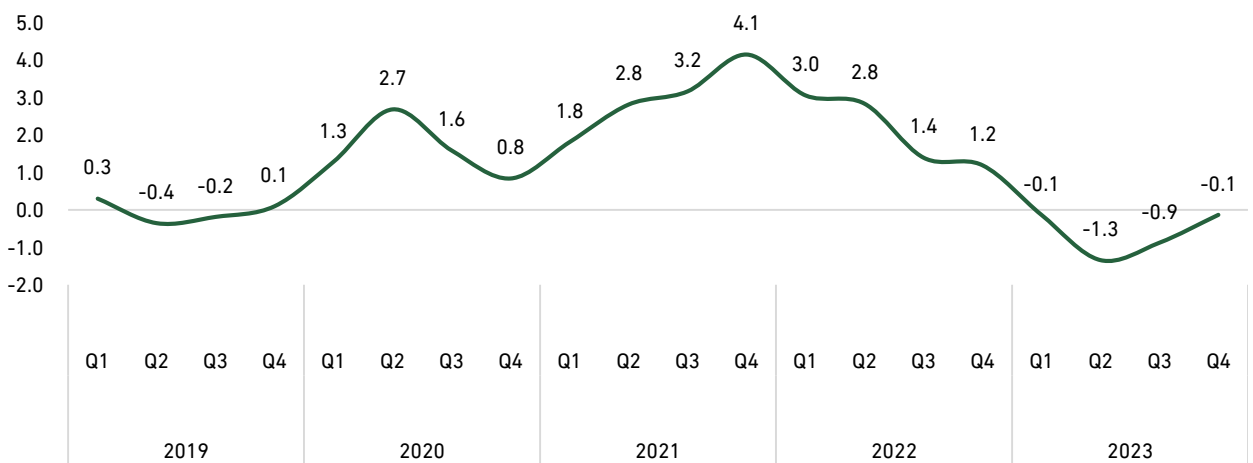
وهذا انعكس أيضاً على توقعات الصندوق لنمو الناتج العالمي لعامي 2024م و 2025م، حيث يُتوقع أن يستقر النمو العالمي للعام 2024م عند 3.1% قبل أن يرتفع إلى 3.2% في 2025م. وبالرغم من أن الصندوق رفع توقعاته للعام 2024م بمقدار 0.2 نقطة مئوية مقارنةً بنشرة أكتوبر 2023م بسبب رفع تنبؤات كلاً من الصين والولايات المتحدة الأمريكية واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الكبرى إلا أن هذه التوقعات لكل من عامي 2024م و 2025م تظل أقل من المتوسط السنوي التاريخي والبالغ 3.8% للفترة (2000-2019م) بحسب ما أشار له الصندوق، ويعزى هذا التباطؤ إلى تشديد السياسة النقدية وانخفاض نمو الإنتاجية الأساسية، والتي تؤثر بشكل أكبر على اقتصادات الدول المتقدمة أكثر من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حيث أشارت توقعات الصندوق للاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية إلى استقرار نسبة توقعات النمو لتلك الاقتصادات لعام 2024م عند 1.5% و 4.1% على التوالي، مقارنةً بالنمو المقدر لعام 2023م والذي بلغ 1.6% و 4.1% على التوالي.

سجلت تقديرات صندوق النقد الدولي للناتج العالمي نمواً قدره 3.1% للعام 2023م بحسب ما جاء في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في شهر يناير من العام 2024م، متجاوزاً بذلك توقعات الصندوق الصادرة في شهر أكتوبر من العام 2023م بزيادة طفيفة قدرها 0.1 نقطة مئوية، حيث توقع الصندوق نمو الناتج العالمي بمقدار 3.1% وجاءت تلك التوقعات مقارنة لواقع الاقتصاد العالمي للعام 2023م والذي شهد عدد من التدابير الحكومية والأحداث المختلفة التي قيدت حركة الأنشطة الاقتصادية وساهمت في التباطؤ العالمي، منها تشديد السياسات النقدية للبنوك المركزية خلال العام 2023م وذلك لمواجهة معدلات التضخم المرتفعة.

أثر ارتفاع أسعار الفائدة على تكلفة الاقتراض اللازم لدعم قطاع الأعمال وتسيير حركة النشاط الاقتصادي. كما أن الأزمات السياسية في أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وتبعاتها أربكت حركة الاقتصاد العالمي نحو التعافي التام والعودة لمعدلات نمو ما قبل جائحة "كوفيد-19"، إذ يظهر أثر ذلك بشكل طفيف على مؤشر الضغط على سلاسل التوريد العالمية¹ والذي عاد في الربع الرابع 2023م نحو الارتفاع باتجاه متوسط القيمة في إشارة إلى بدء عودة الضغط على سلاسل التوريد.

* نقطة

مؤشر الضغط على سلاسل التوريد العالمية (GSCPI)



المصدر: البنك الفيدرالي الأمريكي في نيويورك
* الانحراف المعياري عن متوسط القيمة

¹ يقيس المؤشر ضغط سلاسل التوريد العالمية، والذي تم تطويره من قبل الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، ويجمع بين العديد من المؤشرات في مجال النقل والتصنيع، منها: تكاليف النقل العالمية، مثل تكاليف الشحن البحري، ومؤشر "Harpex index"، ومؤشر "Baltic Dry Index (BDI)" ومؤشر تكلفة النقل الجوي، كما يستخدم المؤشر عدد من المؤشرات الفرعية لمؤشر مديري المشتريات، مثل "أوقات التسليم" و "الأعمال المتراكمة" و "الأسهم المشتراة" و "الطلبات الجديدة"، وعندما تكون قيمة المؤشر صفر فيعني عدم وجود ضغط على سلاسل التوريد، بينما يعكس ارتفاع قيمة المؤشر لأعلى من صفر وجود ضغط على سلاسل التوريد.

كما انخفضت توقعات الصندوق بمقدار 1.3 نقطة مئوية لعام 2024م لتصل إلى 2.7% وارتفعت بمقدار 1.3 نقطة مئوية لعام 2025م لتصبح 5.5% وذلك مقارنة بتوقعات الصندوق في إصدار شهر أكتوبر من عام 2023م.

أما فيما يخص اقتصاد المملكة العربية السعودية، فقد جاءت تقديرات الصندوق لمعدل نمو الناتج المحلي للمملكة لعام 2023م بانخفاض مقداره 1.1%، ويعود ذلك إلى أثر تخفيض المملكة الطوعي لإنتاج النفط والذي أعلنت عنه في شهر أبريل من العام 2023م تماشياً مع اتفاقه (أوبك+) للمحافظة على توازن أسواق النفط.

معدل النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، سنوي، %)	2022م	2023م	2024م*	2025م*
الاقتصاد العالمي	3.5	3.1	3.1	3.2
الدول المتقدمة	2.6	1.6	1.5	1.8
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	4.1	4.1	4.1	4.2
المملكة العربية السعودية	8.7	-1.1	2.7	5.5
الولايات المتحدة	1.9	2.5	2.1	1.7
الصين	3.0	5.2	4.6	4.1
اليابان	1.0	1.9	0.9	0.8
الهند	7.2	6.7	6.5	6.5
منطقة اليورو	3.4	0.5	0.9	1.7

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي يناير 2024م)
*توقعات

2. التضخم

2023م والتي كانت عند مستوى 3% في حين جاءت تنبؤاته لعام 2025م عند 2.0%. بالمقابل رفع صندوق النقد الدولي توقعاته بشأن معدل التضخم في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية للعام 2024م بنحو 0.3 نقطة مئوية ليصبح 8.1%. بينما خفض توقعاته للعام 2025م بنحو 0.2 نقطة مئوية ليصل إلى 6.0%. وتشير تلك التقديرات المرتفعة إلى أن البنوك المركزية قد تؤول خطتها لتيسير سياساتها النقدية في الأجل القصير، حيث أن وتيرة انخفاض التضخم لازالت بطيئة مع توقعات الصندوق بتجدد التوترات في سلاسل الإمداد، الناتج عن الأوضاع العالمية الجيوسياسية، بالإضافة إلى الأحداث الجارية في أوروبا منذ عامين بسبب الحرب الروسية-الأوكرانية.

تبنّت البنوك المركزية سياسات نقدية انكماشية لمواجهة معدلات التضخم المتزايدة في عام 2023م من خلال رفع أسعار الفائدة بوتيرة سريعة. وعلى الرغم من ذلك إلا أن استجابة معدلات التضخم مازالت أبطأ من المتوقع ولم تصل حتى نهاية عام 2023م للنطاق المستهدف من قبل البنوك المركزية والبالغ 2.0%، وبناء على تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في نسخته المنشورة في يناير 2024م، بلغت تقديرات التضخم الكلي العالمي 6.8% في عام 2023م. وبلغت تقديرات معدلات التضخم في كلاً من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ما نسبته 4.6% و 8.4% على التوالي.

كما يتوقع الصندوق أن يصل التضخم في الاقتصادات المتقدمة إلى 2.6% للعام 2024م، وذلك بانخفاض قدره 0.4 نقطة مئوية مقارنة بتوقعات نشرة أكتوبر

معدل التضخم (نسبة مئوية%)	2022م	2023م	2024م**	2025م**
الاقتصادات المتقدمة	7.3	4.6	2.6	2.0
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	9.8	8.4	8.1	6.0

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي يناير 2024م)
**توقعات

3. الاستثمار العالمي

بحسب أحدث البيانات الصادرة عن **صندوق النقد الدولي** المنشورة في أكتوبر من العام 2023م حول **الاستثمار العالمي**، فمن المتوقع أن تبلغ نسبة الاستثمار العالمي إلى الناتج العالمي الإجمالي نحو 26.4% في عام 2023م، منخفضاً عن توقعاته في نشرة في أبريل من العام 2023م والتي كانت عند 27.2% لنفس العام. وانعكس هذا التراجع على توقعات الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي في كلاً من مجموعة الدول الصناعية السبع -الاقتصادات المتقدمة - والاتحاد الأوروبي لعامي 2023 و2024م، بالإضافة إلى الأسواق الصاعدة والاقتصادات الناشئة.

نسبة الاستثمار من الناتج الإجمالي (نسبة مئوية %)	2021م	2022م	2023م*	2024م*
الاقتصاد العالمي	27.1	27.4	26.4	26.2
اقتصادات المتقدمة (دول الـ G7)	22.7	23.2	22.4	22.2
الاتحاد الأوروبي	23.0	24.2	23.3	23.3
الأسواق الصاعدة والاقتصادات الناشئة	33.4	33.0	32.0	31.8

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي، (آفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر 2023م)
*توقعات

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

ما زالت **الاستثمارات العالمية** ولاسيما **تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر** تعاني بشدة نتيجةً للتوترات الجيوسياسية التي يشهدها العالم، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات أسعار الفائدة وتأثيرها على النمو الاقتصادي. وبحسب أحدث بيانات صادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية استمرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بالانخفاض في النصف الأول من العام 2023م بنحو 36.1% مقارنةً بالنصف الأول من عام 2022م. وتشير البيانات إلى أن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أيضاً شهدت انخفاضاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي بحوالي 41.9% متراجعةً عن النمو المتحقق للنصف الأول من عامي 2021م و 2022م. في حين واصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضها في دول الاتحاد الأوروبي منذ العام 2022م لتحقيق الانخفاض الأعلى للنصف الأول من العام 2023م وذلك بحوالي 86.3%.

معدل نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي للداخل (نسبة مئوية %)	النصف الأول 2021م	النصف الأول 2022م	النصف الأول 2023م
الاستثمار العالمي	75.2	1.0	-36.1
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	60.0	15.9	-41.9
دول الاتحاد الأوروبي	27.6	-15.6	-86.3

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

4. مؤشر مديري المشتريات العالمي

ويُعزى تراجع المؤشر إلى الأحداث الاقتصادية التي واجهها العالم خلال العام والتدابير التي اتخذتها البنوك المركزية لكبح التضخم العالمي، وعدم الاستقرار السياسي بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية وأزمة الشرق الأوسط في غزة وتبعاتها.

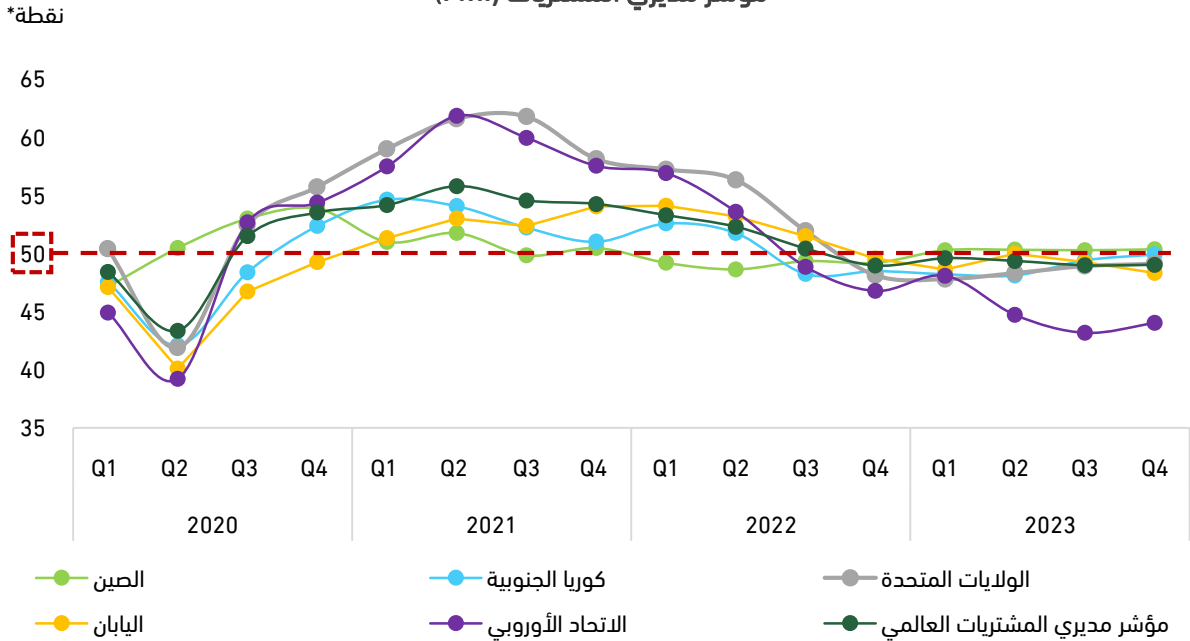
ويلاحظ أيضاً أن مؤشر مديري المشتريات للاتحاد الأوروبي هو أكثر المؤشرات انخفاضاً بين الدول المختارة، حيث وصل في نهاية العام إلى 44.0 نقطة نتيجةً إلى تراجع الأنشطة الصناعية في المنطقة وضعف الإنتاج مما يثير المخاوف إلى حدوث مزيد من التباطؤ الاقتصادي في المنطقة.

سجل مؤشر مديري المشتريات للإنتاج الصناعي العالمي¹ ارتفاعاً بحوالي 0.1 نقطة على أساس سنوي في الربع الرابع من العام 2023م، حيث بلغ متوسط المؤشر 49.0 نقطة في الربع الرابع من العام 2023م مقارنةً بنحو 48.9 نقطة في الربع المماثل من العام السابق. وأظهرت كلاً من اليابان ودول الاتحاد الأوروبي انخفاضاً في مؤشر مديري المشتريات خلال الربع الرابع من العام 2023م بحوالي 2.5% و 5.9% على التوالي مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق. بينما شهدت كوريا الجنوبية والصين والولايات المتحدة ارتفاعاً بنحو 2.9% و 2.4% و 2.0% على التوالي خلال نفس الفترة.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك تحسن في قيم المؤشر للدول المختارة، على الرغم من انخفاض المؤشر لدول الاتحاد الأوروبي واليابان، مما يعكس تحسناً في ظروف الأعمال على مستوى الاقتصاد العالمي.

وعلى جانب أداء العام 2023م فقد تراجع متوسط مؤشر مديري المشتريات العالمي في عام 2023م ليسجل 49.2 نقطة مقارنةً بمتوسط 51.2 نقطة في عام 2022م، مما يُشير إلى تباطؤ أنشطة الأعمال عالمياً.

مؤشر مديري المشتريات (PMI)



¹ مؤشر مديري المشتريات للإنتاج الصناعي العالمي يشير إلى اتجاه المسارات الاقتصادية في الصناعة حيث أنه يأخذ في الاعتبار كل من الطلبات الحديثة، التوظيف، المخرجات الإنتاجية، الوقت الذي يستغرقه الموردون للتوصيل ومخزون المشتريات.

ثانياً: أسواق الطاقة 1- النفط

العام 2023م انخفضاً بنسبة 6.7% على أساس سنوي ليصل إلى متوسط 82.7 دولاراً/برميل، مقارنةً بمتوسط 88.6 دولاراً/برميل، في الربع المماثل من العام السابق.

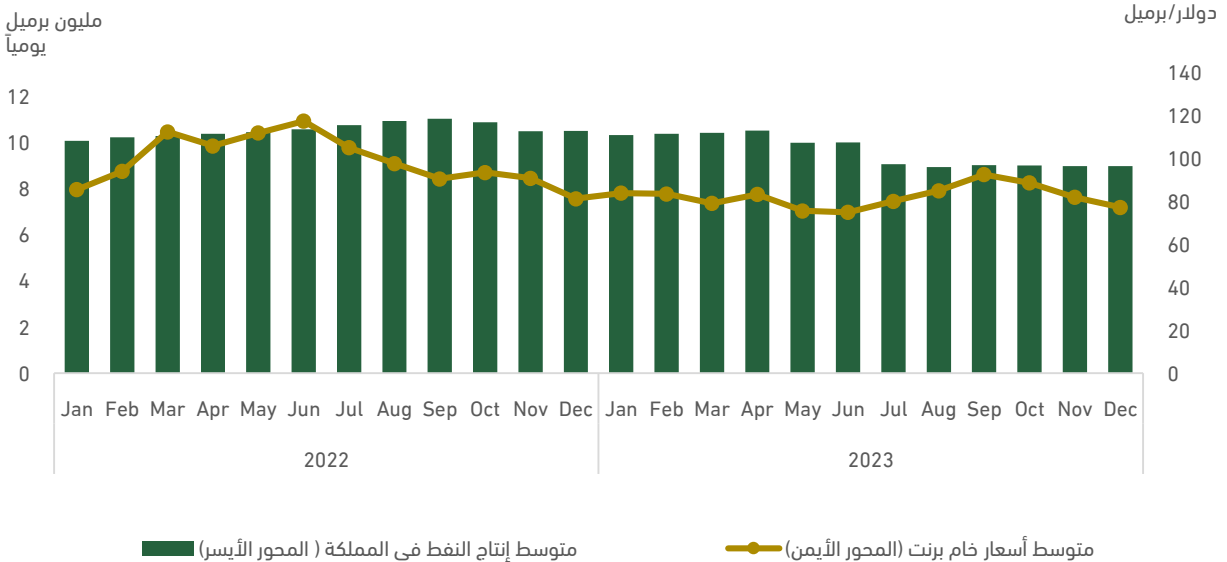
وعلى جانب إنتاج النفط، فقد سجل متوسط إنتاج النفط في المملكة انخفاضاً خلال الربع الرابع من العام 2023م بنحو 15.4% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، ليصل إلى متوسط 9.0 مليون برميل/يومياً مقارنةً بمتوسط 10.6 مليون برميل/يومياً في الربع المماثل من العام السابق، وذلك نتيجةً لقرار (أوبك+) منتصف العام 2023م بخفض الإنتاج النفطي للحفاظ على استقرار أسواق النفط العالمية.

وتشير توقعات منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) بحسب ما جاء في تقرير المنظمة لشهر يناير 2024م إلى بقاء نمو الطلب العالمي على النفط لعام 2024م دون تغيير عند 2.2 مليون برميل/يومياً، أما في عام 2025م فإنه من المتوقع أن ينمو الطلب العالمي على النفط بمقدار 1.8 مليون برميل/يومياً على أساس سنوي؛ مدعوماً باستمرار نشاط اقتصادي قوي خلال العام.

شهدت أسواق النفط العالمية في العام 2023م تحديات مختلفة أدت إلى تذبذب الأسعار خلال العام، ففي الربع الأول من العام 2023م، تعرضت أسعار النفط لضغوط تراجعية حادة نتيجة لحالة عدم اليقين التي سيطرت على الأسواق بشأن أسعار الفائدة وقرارات البنوك المركزية بتشديد السياسة النقدية، حيث سجلت أسعار النفط في مارس أدنى مستوى لها منذ 15 شهراً. وفي مطلع الربع الثاني، تحسنت أسعار النفط لشهر أبريل بالتزامن مع إعلان (أوبك+) عن خفض الطوعي من جانب الإنتاج ابتداءً من شهر مايو وحتى نهاية العام 2023م. وشهدت أسعار شهر مايو وشهر يونيو انخفاضاً على الرغم من خفض الإنتاج، والذي استمر من جانب دول الأعضاء في (أوبك+) حتى بدأت الأسواق بتحقيق التوازن وأخذت أسعار النفط بالارتفاع خلال الربع الثالث حتى وصلت في شهر سبتمبر إلى أعلى مستوى لها في العام 2023م. ومع دخول الربع الرابع عادت الأسواق إلى الهبوط مرة أخرى استجابةً لتقلبات الأسواق العالمية والتي سيطرت عليها المخاوف الجيوسياسية وحالة عدم اليقين في العالم.

وبالنظر إلى الأداء الفعلي لأسواق النفط للربع الرابع من العام 2023م، يشير تقرير منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، إلى أن أسعار النفط شهدت تراجعاً، حيث سجل متوسط سعر خام برنت في الربع الرابع من

متوسط أسعار خام برنت وإنتاج المملكة للنفط



المصدر: منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)

2-الغاز الطبيعي

كما شهدت أسعار الغاز في أوروبا تراجعاً في نفس الفترة حيث سجل متوسط سعر الغاز الطبيعي في السوق الأوروبي في الربع الرابع من العام 2023م انخفاضاً بحوالي 63.3% على أساس سنوي، ليصل إلى متوسط 13.5 دولاراً/مليون وحدة حرارية بريطانية، مقارنةً بمتوسط 36.9 دولاراً/مليون وحدة حرارية، في الربع المماثل من العام السابق.

وأشار تقرير منتدى الدول المصدرة للغاز إلى أنه في الربع الرابع من العام 2023م، شهد الاستهلاك الأوروبي للغاز انخفاضاً بنحو 5.6% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، حيث بلغ إجمالي الاستهلاك 92.2 مليار متر مكعب مقارنةً بإجمالي 97.7 مليار متر مكعب، في الربع المماثل من العام السابق.

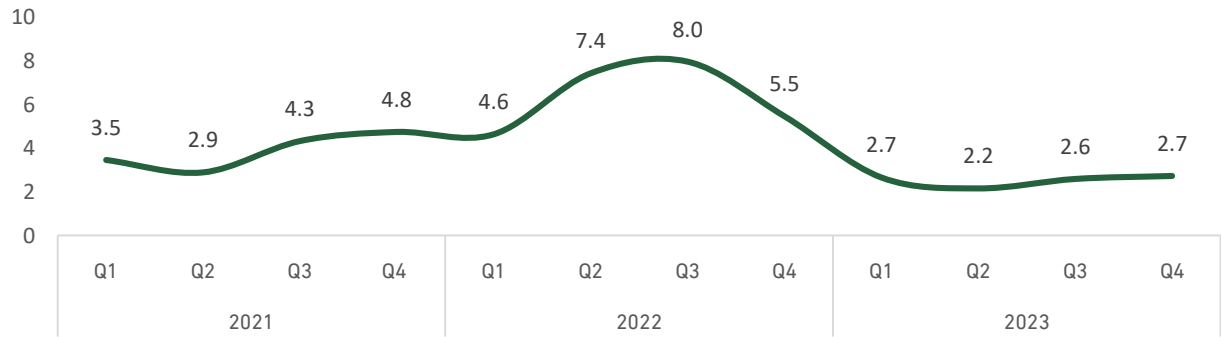
في حين سجل استهلاك الغاز في الولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعاً بنسبة 0.8% مقارنةً بنفس الربع من العام السابق، ليصل إجمالي الاستهلاك إلى 241.0 مليار متر مكعب، مقارنةً بإجمالي 239.1 مليار متر مكعب، في الربع المماثل من العام السابق.

تراجعت الضغوطات على أسواق الغاز الطبيعي الأمريكية والأوروبية خلال العام 2023م نظراً لتحسن الأجواء مطلع العام، بالإضافة إلى اتخاذ الحكومات عدد من التدابير والسياسات لمواجهة أزمة العرض التي تعرضت لها أسواق الغاز في العام 2022م جراء الأزمة الروسية-الأوكرانية. حيث شهدت أسعار الغاز تحسناً ملحوظاً وبدأت بالانخفاض منذ بداية العام 2023م مع تقلبات طفيفة شهدتها الأسواق الأوروبية. وبالرغم من انخفاض الأسعار للعام 2023م مقارنةً بالعام السابق إلا أنها مازالت أقل من معدلاتها التاريخية.

وتشير بيانات منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) إلى انخفاض متوسط السعر الفوري للغاز الطبيعي في السوق الأمريكي خلال الربع الرابع من العام 2023م بحوالي 49.9% على أساس سنوي، ليصل إلى متوسط 2.7 دولاراً/مليون وحدة حرارية بريطانية، مقارنةً بمتوسط 5.5 دولاراً/مليون وحدة حرارية بريطانية، في الربع المماثل من العام السابق.

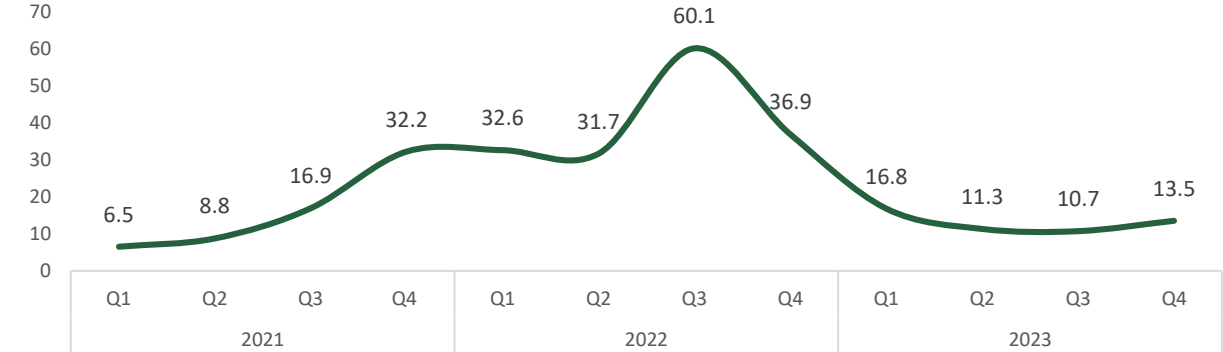
متوسط أسعار الغاز الطبيعي - الولايات المتحدة الأمريكية

دولار / مليون وحدة حرارية بريطانية



متوسط أسعار الغاز الطبيعي - أوروبا

دولار / مليون وحدة حرارية بريطانية



المصدر: منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)



02

الاقتصاد السعودي



القسم الثاني: الاقتصاد السعودي

أولاً: متانة الاقتصاد السعودي، والتوقعات المحلية والدولية

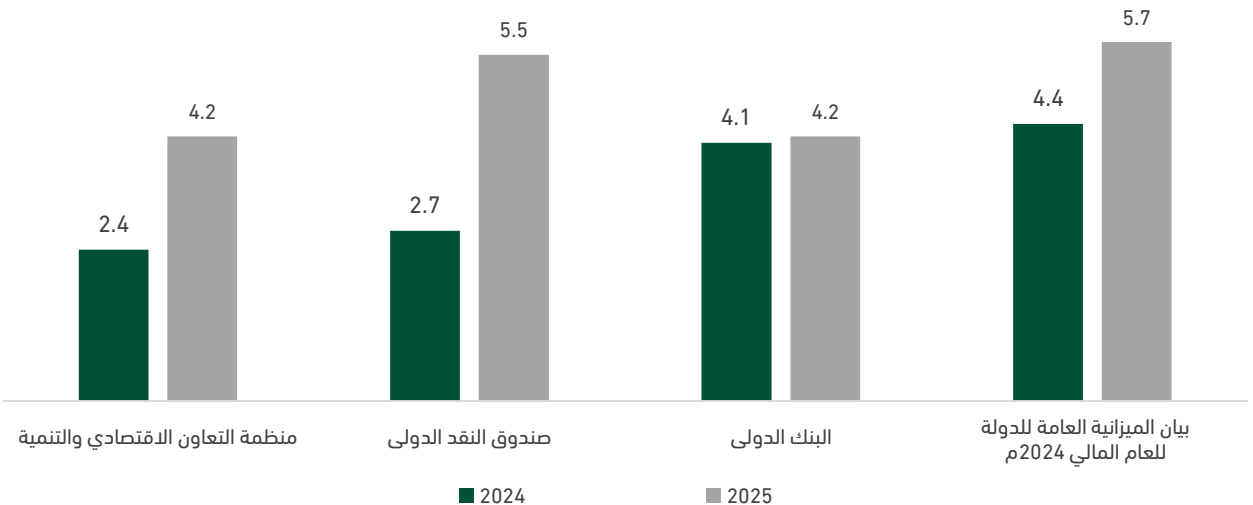
مدفوعاً بالنمو المتوقع في الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية، وذلك في ظل الجهود المبذولة لتعزيز دور القطاع الخاص ورفعته مساهمته في النمو الاقتصادي للمملكة. وعلى صعيد القطاع المالي، أكدت وكالة فيتش "Fitch" تصنيفها الائتماني للمملكة عند "A+" مع نظرة مستقبلية مستقرة، وفقاً لتقريرها الصادر في شهر فبراير من العام 2024م، وتوقعت الوكالة نمو القطاع الخاص غير النفطي بمعدل يصل إلى 4.5% بين عامي 2024-2025م، وذلك في ظل استمرار المملكة بالإصلاحات المالية: التي من شأنها زيادة مرونة الميزانية العامة في مواجهة تقلبات أسعار النفط. كما أكدت وكالة ستاندر أند بورز في تقريرها الصادر في شهر سبتمبر من العام 2023م إلى تصنيف المملكة الائتماني عند "A/A-1" مع نظرة مستقبلية مستقرة. وأكدت الوكالة أن هذا التصنيف جاء على خلفية استمرار جهود المملكة في الإصلاحات الملحوظة في السنوات الأخيرة وتحقيقها لتحسينات هيكلية أسهمت في دعم التنمية المستدامة للقطاع غير النفطي، إضافة إلى المحافظة على مستوى متوازن للدين العام.

شهد اقتصاد المملكة تطورات إيجابية خلال السنوات الماضية، وذلك نتيجة للإصلاحات الاقتصادية القائمة التي بدأت منذ إطلاق رؤية السعودية 2030 والتي أسهمت بدورها في تحسن أداء العديد من المؤشرات الاقتصادية والمالية والاستثمارية، مما يدعم مستهدف المملكة لتصبح ضمن أكبر 15 اقتصاداً على مستوى العالم بحلول عام 2030م.

وتؤكد التقارير الصادرة من المنظمات الدولية والجهات المحلية على سير الاقتصاد السعودي بخطى ثابتة نحو الازدهار والنمو، وتحقيق المزيد من الإنجازات على مستوى العالم. حيث تشير توقعات صندوق النقد الدولي الصادرة في شهر يناير من العام 2024م إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بنسبة 2.7% في عام 2024م و 5.5% في عام 2025م. كما أشارت توقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة بنسبة 2.4% في عام 2024م و 4.2% في عام 2025م. وتوقع البنك الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة بنسبة 4.1% في عام 2024م وبنسبة 4.2% في عام 2025م.

وأظهرت توقعات بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2024م، الصادر عن وزارة المالية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة بنحو 4.4% في العام 2024م و 5.7% في عام 2025م.

توقعات نمو الاقتصاد السعودي (%)



المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي يناير 2024م)، تقرير البنك الدولي (الاتفاق الاقتصادية العالمية يناير 2024م)، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (الاتفاق الاقتصادية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فبراير 2024م)

ثانياً: الأداء الفعلي للاقتصاد المحلي

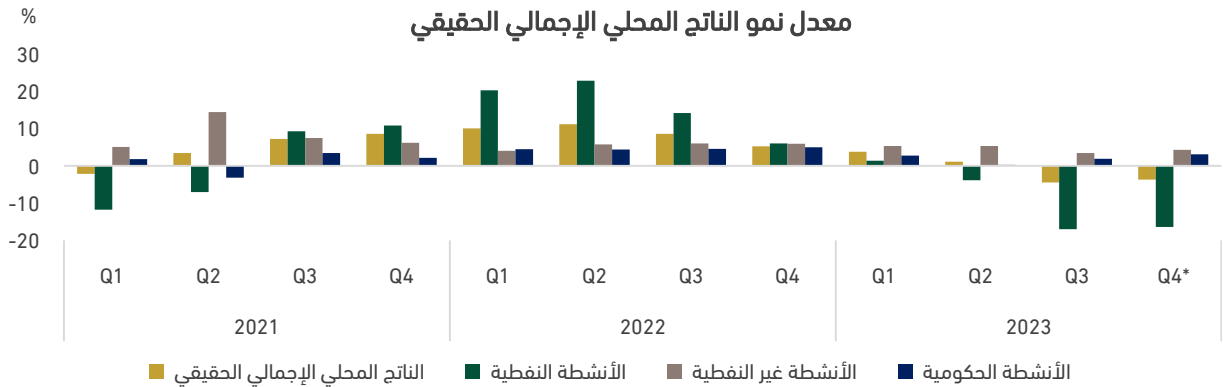
1. القطاع الحقيقي

وبحسب أحدث البيانات الصادرة من البنك المركزي السعودي (ساما) لشهر ديسمبر من العام 2023م، سجّلت مؤشرات الاستهلاك الرئيسية معدلات نمو ملحوظة خلال الربع الرابع من العام 2023م. حيث ارتفعت مبيعات نقاط البيع ومدفوعات سداد بنسبة 8.7% و 15.0% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق على التوالي. في حين تراجعت السحوبات النقدية بنسبة 1.9% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، ويأتي الارتفاع في مبيعات نقاط البيع نتيجةً إلى زيادة المبيعات في قطاعي المنافع العامة والفنادق بنسبة 38.3% و 17.4% على التوالي في الربع الرابع من العام 2023م. كما سجّل عدد عمليات نقاط البيع ارتفاعاً بنسبة 20.8% في نفس الفترة. وبالنظر إلى أداء العام 2023م، سجلت مبيعات نقاط البيع ومدفوعات سداد نمواً بنسبة 9.8% و 14.0% مقارنةً بالعام السابق، في حين سجلت السحوبات النقدية تراجعاً بنسبة 1.1% لنفس الفترة.

وفقاً للتقديرات السريعة الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، سجّل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الرابع من العام 2023م، انخفاضاً بنسبة 3.7% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع الأنشطة النفطية بنسبة 16.4% نتيجةً إلى التخفيضات الطوعية لإنتاج النفط في المملكة. في حين سجلت كلاً من الأنشطة غير النفطية والأنشطة الحكومية نمواً بنسبة 4.3% و 3.1% على التوالي مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق.

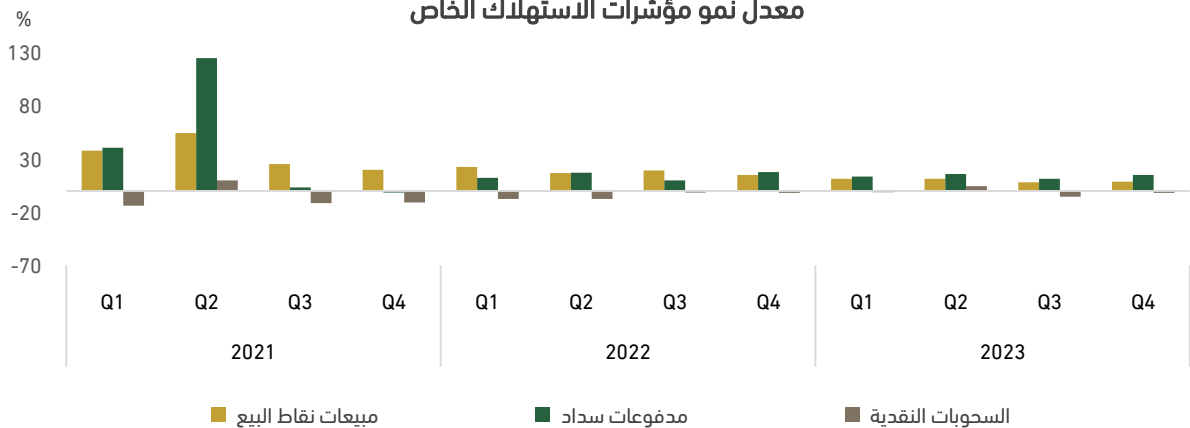
وبالنظر إلى أداء كامل العام سجّل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة في عام 2023م انخفاضاً بنسبة 0.9% مقارنةً بالعام السابق 2022م، نتيجةً لتراجع الأنشطة النفطية بنسبة 9.2%، في حين حقق كلاً من الأنشطة غير النفطية والأنشطة الحكومية ارتفاعاً بنحو 4.6% و 2.1% على التوالي خلال نفس الفترة.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء
* تقديرات سريعة

معدل نمو مؤشرات الاستهلاك الخاص



المصدر: البنك المركزي السعودي

وتُشير بيانات الرقم القياسي العام لأسعار العقارات في الربع الرابع من العام 2023م إلى ارتفاع المؤشر بنسبة 0.2% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ نتيجةً إلى ارتفاع أسعار العقارات السكنية بنسبة 0.6%، في حين انخفضت أسعار العقارات التجارية وعقارات القطاع الزراعي بنسبة 0.5% و 0.1% مما أسهم في التقليل من ارتفاع المؤشر.

1.1 سوق العمل

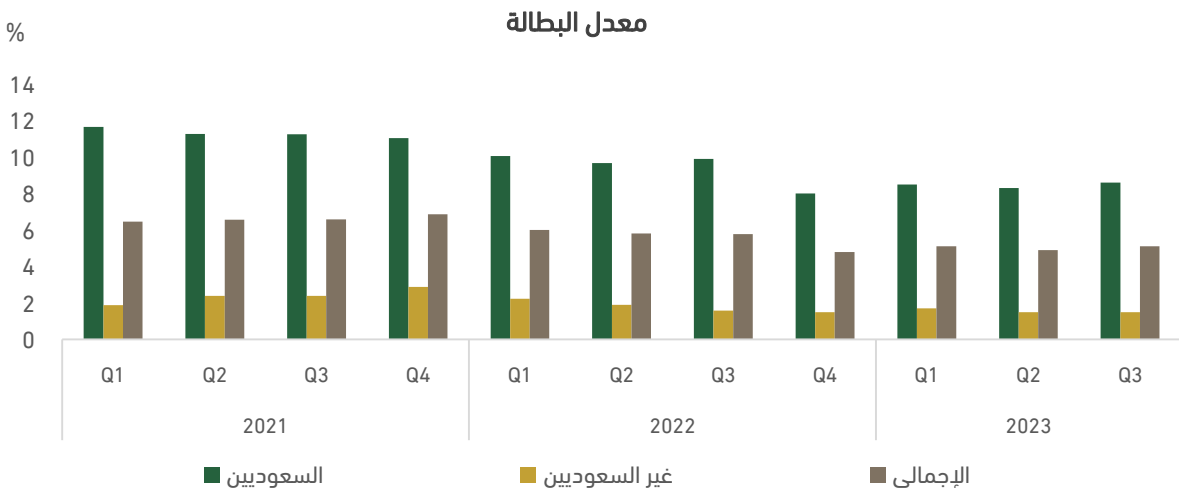
أوضحت إحصاءات سوق العمل للربع الثالث من العام 2023م بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء، ارتفاعاً في إجمالي معدلات البطالة إلى 5.1% مقارنةً بنسبة 4.9% في الربع الثاني من العام 2023م، حيث ارتفع معدل البطالة للسعوديين إلى 8.6% مقارنةً بنسبة 8.3% خلال نفس الفترة؛ ويعود ذلك إلى ارتفاع معدل البطالة للسعوديات الإناث إلى 16.3%، في حين استقر معدل البطالة للسعوديين الذكور عند 4.6% خلال نفس الفترة. وعلى جانب معدل البطالة لغير السعوديين فقد استقر عند 1.5% دون تغير عن الربع السابق من نفس العام.

كما شهد معدّل المشاركة في القوى العاملة لإجمالي السكان (السعوديين وغير السعوديين) ارتفاعاً ليصل إلى 60.9% في الربع الثالث من العام 2023م مقارنةً بنسبة 60.8% في الربع الثاني من العام 2023م.

وبالنظر إلى مؤشرات الاستثمار الخاص خلال الربع الرابع من عام 2023م، فقد حقق متوسط مؤشر مديري المشتريات ارتفاعاً بنسبة 0.5% ليصل إلى 57.8 نقطة مقارنةً بنحو 56.5 نقطة في الربع الرابع من العام السابق؛ وقد يُعزى ذلك إلى تحسن أداء القطاع الخاص غير النفطي. كما شهد متوسط مؤشر مديري المشتريات في عام 2023م ارتفاعاً بنسبة 3.2% مقارنةً بالعام السابق ليصل إلى 58.3 نقطة.

في حين شهد مؤشر الرقم القياسي للإنتاج الصناعي انخفاضاً بنسبة 11.3% في الربع الرابع من عام 2023م مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق؛ مدفوعاً بتراجع كلاً من نشاط التعدين واستغلال المحاجر ونشاط الصناعة التحويلية بنسبة 16.2% و 2.0% على التوالي. بينما سجل نشاط إمدادات الكهرباء والغاز نمواً بنسبة 32.3% خلال نفس الفترة. كما انخفض مؤشر الرقم القياسي للإنتاج الصناعي بنسبة 10.5% في شهر ديسمبر 2023م مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ نظراً لانخفاض كلاً من نشاط التعدين واستغلال المحاجر ونشاط الصناعة التحويلية بنسبة 14.3% و 3.3% على التوالي خلال نفس الفترة، بينما سجل نشاط إمدادات الكهرباء والغاز ارتفاعاً بنسبة 25.8% مقارنةً بنسبة الفترة من العام السابق.

وبالنظر لمبيعات الإسمنت، فقد شهدت انخفاضاً بنحو 12.1% في الربع الرابع من العام 2023م مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، لتصل إلى 12.6 مليون طن، كما شهد العام 2023م تراجع مبيعات الإسمنت بنسبة 3.5% مقارنةً بالعام 2022م لتصل إلى 51 مليون طن؛ ويعود انخفاض مبيعات الإسمنت إلى ارتفاع مستويات الفائدة وتأثيره على حجم الطلب.



2. القطاع النقدي

1.2 عرض النقود والأصول الاحتياطية

بناءً على بيانات البنك المركزي السعودي (ساما) سجّل عرض النقود ارتفاعاً بنحو 7.6% في الربع الرابع من العام 2023م مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ مدفوعاً بنمو الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 32.0% (نمو الودائع الزمنية والادخارية الحكومية بنسبة 24.1%، والشركات والأفراد بنسبة 40.5%)، في حين سجّلت الأصول الاحتياطية في الربع الرابع من العام 2023م انخفاضاً بنسبة 0.6% مقارنة بالربع الثالث من عام 2023م؛ نتيجة لانخفاض النقد الأجنبي والودائع في الخارج ووضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي بنحو 2.6% و 3.0% على التوالي خلال نفس الفترة.

2.2 أسعار الفائدة

سجّل متوسط أسعار الفائدة بين البنوك (سايبور) نحو 6.3% خلال الربع الرابع من العام 2023م مرتفعاً بنحو 1.0 نقطة أساس عن الربع الرابع من العام 2022م، كما ارتفعت معدلات إعادة الشراء (ريبو) إلى 6.0%، واتفاقية إعادة الشراء المعاكس (الريبو المعاكس) إلى 5.5% خلال نفس الفترة؛ وذلك لارتفاع معدل الفائدة الأمريكي. وبالمقابل لايزال حجم الإقراض مرتفعاً في المملكة، حيث سجّلت مطلوبات المصارف من القطاع العام خلال الربع الرابع من العام 2023م ارتفاعاً بنسبة 7.7% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، وسجّل الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص ارتفاعاً بنسبة 9.7% على أساس سنوي. كما حققت القروض العقارية الممولة من المصارف التجارية نمواً بنسبة 12.8% في الربع الثالث من عام 2023م على أساس سنوي.

3.2 التضخم

بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء، انخفض معدل التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) في الربع الرابع لعام 2023م إلى 1.6% مقارنةً بنسبة 3.1% في الربع الرابع من العام السابق؛ يُعزى ذلك إلى انخفاض أسعار الملابس والأحذية بنسبة 4.0%، تليها أسعار تأثيث وتجهيزات المنزل بنسبة 3.1%. كما سجل متوسط التضخم السنوي لأسعار المستهلك نمواً بنسبة 2.3% في عام 2023م مقارنةً بالعام السابق؛ ويُعزى ذلك إلى ارتفاع كلاً من أسعار السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع وقود أخرى بنسبة 7.9%، وأسعار الأغذية والمشروبات بنسبة 1.4%.

كما شهد الرقم القياسي لأسعار الجملة خلال الربع الرابع من العام 2023م ارتفاعاً بنسبة 2.1% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ يُعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع أخرى قابلة للنقل فيما عدا المنتجات المعدنية والآلات والمعدات بنسبة 4.6% (تُشكّل 33.7% من وزن المؤشر)؛ تليها أسعار المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات بنسبة 3.2% (تُشكّل 17.3% من وزن المؤشر). وبالنظر إلى المتوسط السنوي لأسعار الجملة لعام 2023م فقد سجل ارتفاعاً بنسبة 0.9% مقارنةً بالعام السابق، متأثراً بارتفاع أسعار كلاً من المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات بنسبة 3.7% و أسعار السلع الأخرى القابلة للنقل بنسبة 1.5%. وبشكل عام، يُلاحظ تأثر معدلات التضخم بشكل مباشر بالتداعيات الجيوسياسية والاضطرابات في سلاسل الإمداد من جانب العرض، أما من جانب الطلب قد أدى زيادة الطلب المحلي المدفوع بالاستهلاك الخاص إلى تأثر معدلات التضخم في المملكة.

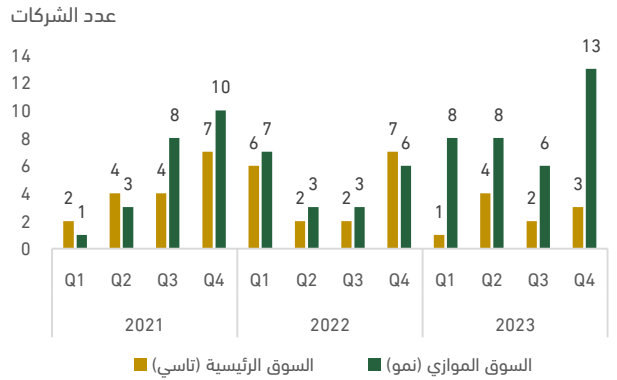
متوسط أسعار الفائدة بين البنوك
لمدة ثلاثة أشهر (سايبور)



3. السوق المالية

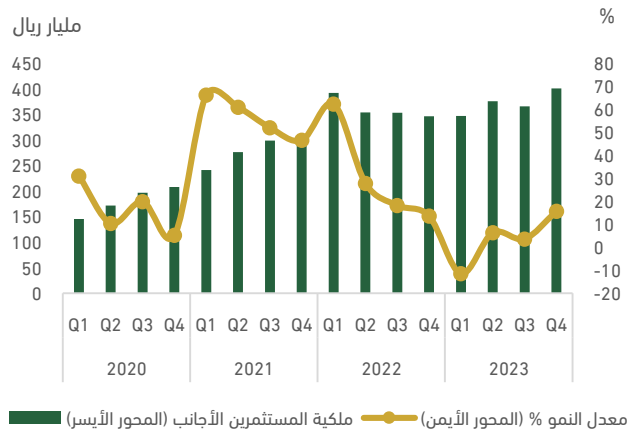
أغلق مؤشر السوق المالية السعودية (تاسي) عند مستوى 11,967 نقطة بنهاية عام 2023م مرتفعاً بنحو 14.2% عن العام 2022م، وبلغت القيمة السوقية للأسهم المصدرة في السوق الرئيسية (تاسي) خلال العام 2023م نحو 11,259.32 مليار ريال، بنمو يصل إلى 14.0% مقارنةً بالعام 2022م. كما سجّل مؤشر السوق الموازي (نمو) في عام 2023م نمواً بنسبة 26.3% مقارنةً بالعام السابق، حيث أغلق المؤشر عند مستوى 24,528.98 نقطة. وبلغت القيمة السوقية للأسهم المصدرة في السوق الموازية (نمو) بنهاية عام 2023م نحو 48.3 مليار ريال، مرتفعة بنسبة 37.7% مقارنةً بالعام السابق. وبلغ عدد الشركات التي أدرجت أسهمها في السوق المالية (16) شركة خلال الربع الرابع من العام 2023م، حيث تم إدراج 3 شركات في السوق الرئيسية (تاسي) و 13 شركة في السوق الموازية (نمو) منها شركة واحدة أدرجت أسهمها إدراجاً مباشراً.

عدد الشركات الجديدة المُدرجة



المصدر: السوق المالية السعودية "تداول"

ملكية المستثمرين الأجانب في سوق الأسهم



المصدر: السوق المالية السعودية "تداول"

على الرغم من تراجع نسبة الملكية للمستثمرين الخليجيين والمستثمرين الأجانب من إجمالي الأسهم الحرة بنسبة 7.2% ونسبة 9.3% على التوالي، إلا أن قيمة الملكية ارتفعت للمستثمرين الخليجيين وللمستثمرين الأجانب بنسبة 45.6% و 15.6% على التوالي مقارنةً بعام 2022م.

4. القطاع الخارجي (ميزان المدفوعات)

بحسب بيانات البنك المركزي السعودي (ساما) لميزان المدفوعات، سجل الحساب الجاري في الربع الثالث من عام 2023م، فائضاً بلغت قيمته 17.3 مليار ريال، أي ما نسبته 1.7% من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي، وذلك مقابل فائض بلغت قيمته 177.3 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق.

وبالنسبة لأداء التجارة الخارجية في الربع الثالث من العام 2023م، شهد الميزان التجاري فائضاً بنحو 99.9 مليار ريال، مقابل فائضاً بنحو 216.2 مليار ريال في الفترة نفسها من العام السابق؛ ليسجل بذلك انخفاضاً بمعدل 53.8%، حيث شهدت الصادرات السلعية انخفاضاً بنسبة 24.9% مقارنةً بنفس الربع من عام 2022م، لتبلغ نحو 299.8 مليار ريال، مقابل 399.1 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق؛ نتيجة لانخفاض الصادرات النفطية إلى 231.1 مليار ريال في الربع الثالث من العام 2023م مقارنةً بنحو 320.1 مليار ريال بنفس الربع من العام السابق، كما انخفضت الصادرات غير النفطية* بنسبة 13% مقارنةً بنفس الربع من عام 2022م لتصل إلى 68.7 مليار ريال مقارنةً بنحو 78.9 مليار ريال خلال نفس الفترة من عام 2022م. كما سجّلت الواردات ارتفاعاً في الربع الثالث من العام 2023م بنسبة 9.4%، حيث بلغت قيمتها 200 مليار ريال مقابل 182.8 مليار ريال في نفس الفترة من عام 2022م، وبلغت نسبة الصادرات غير النفطية من إجمالي الواردات ما يقارب 34.3% خلال نفس الفترة.

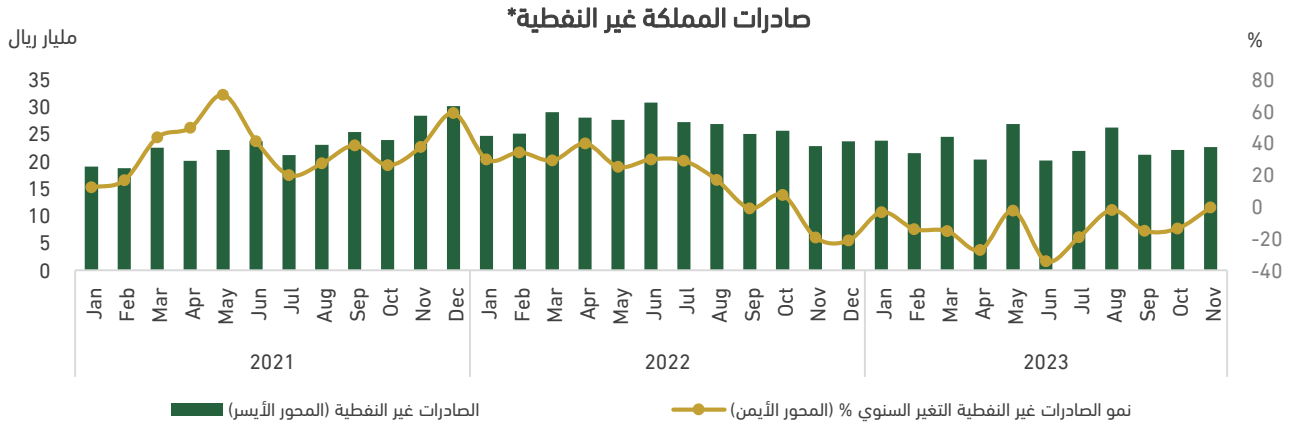
*الصادرات غير النفطية تشمل إعادة التصدير

ميزان الحساب الجاري

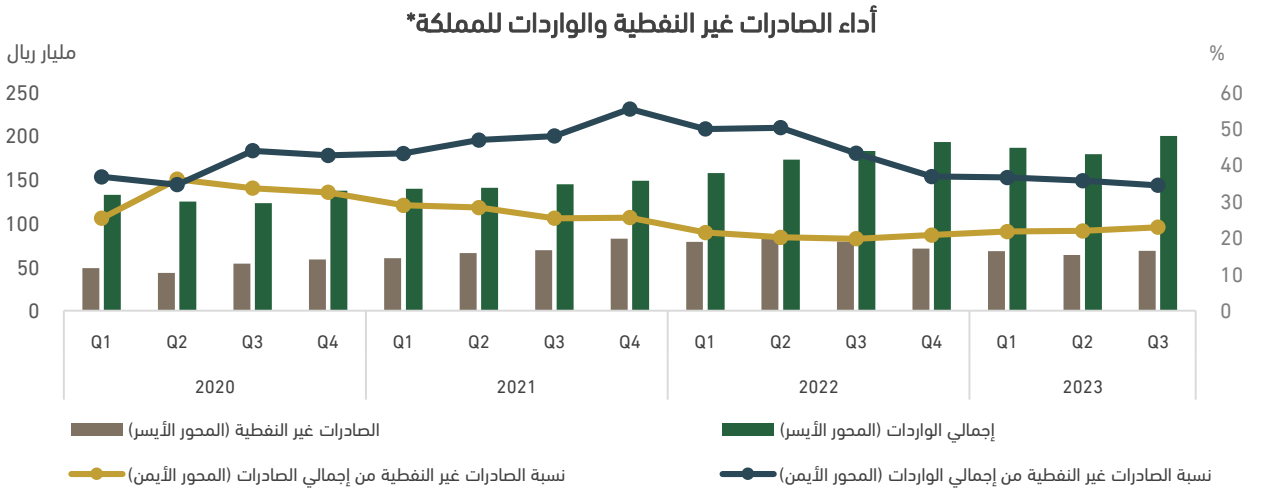


المصدر: البنك المركزي السعودي، الهيئة العامة للإحصاء

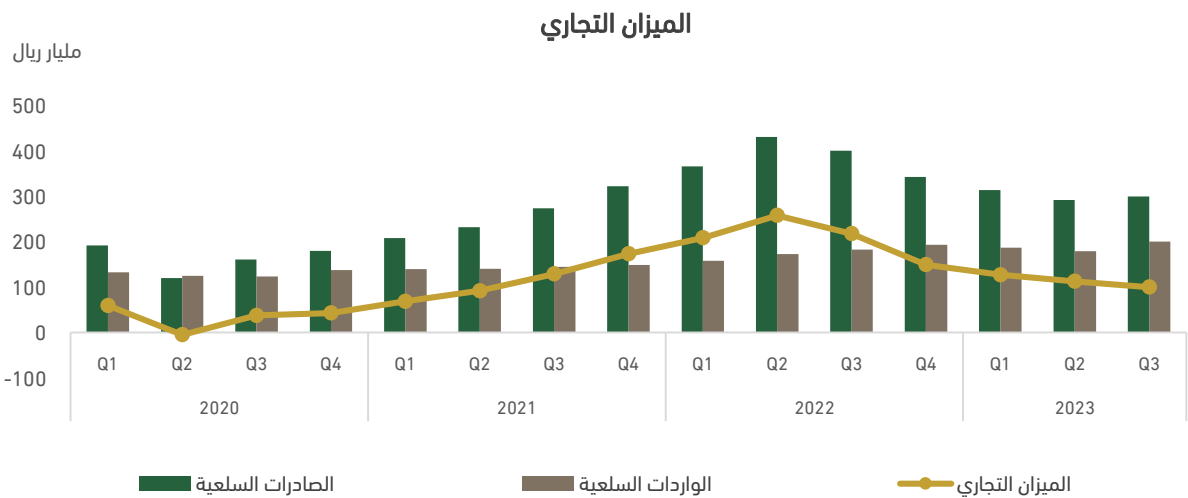
5. مؤشرات اقتصادية مختارة



*الصادرات غير النفطية تشمل إعادة التصدير
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

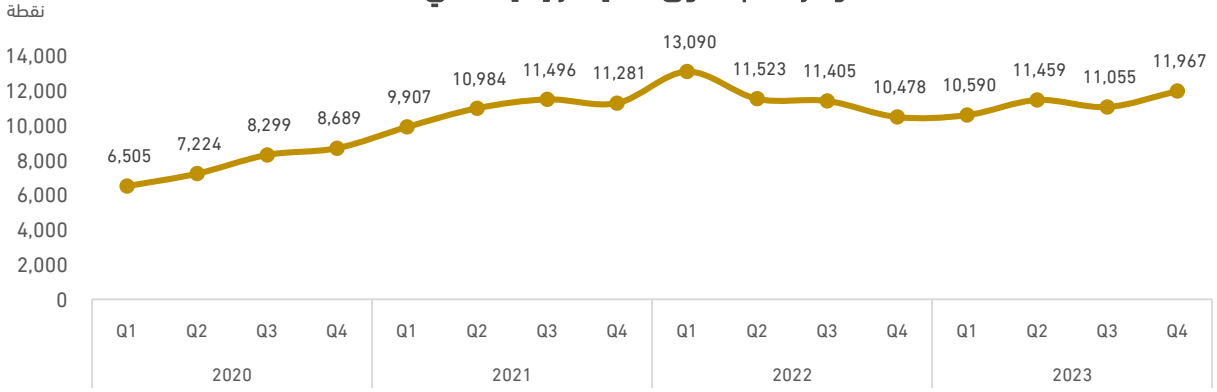


*الصادرات غير النفطية تشمل إعادة التصدير
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء (نشرة التجارة الدولية لشهر سبتمبر 2023م)



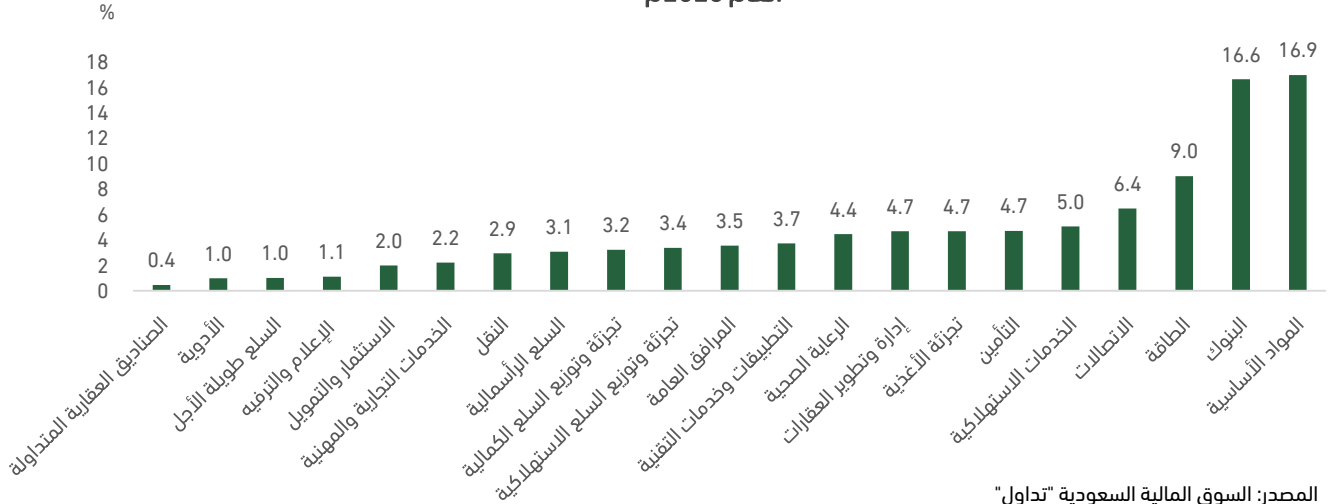
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء (نشرة التجارة الدولية لشهر سبتمبر 2023م)

المؤشر العام للسوق المالية الرئيسية (تاسي)



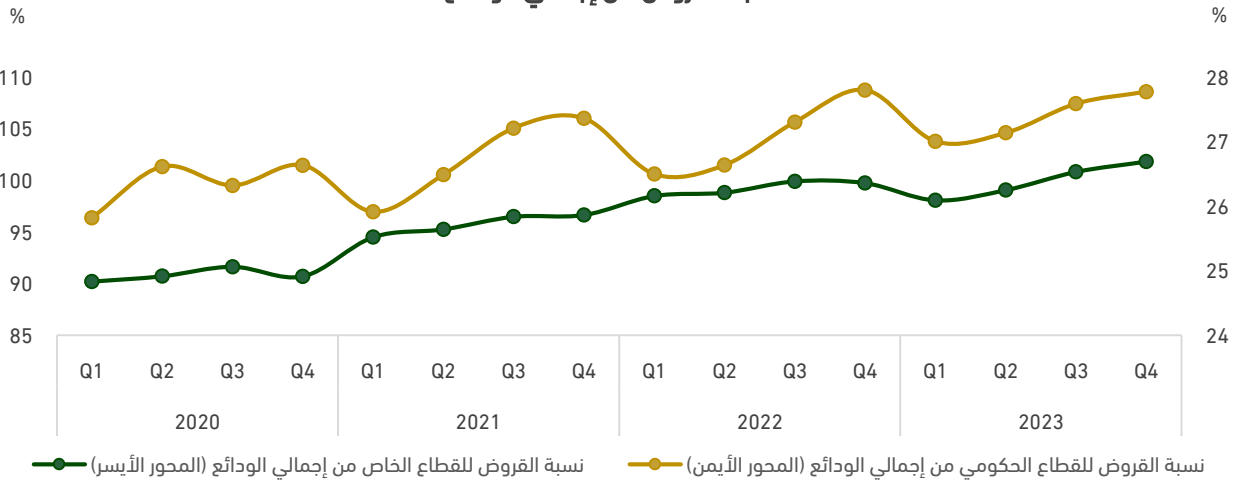
المصدر: السوق المالية السعودية "تداول"

نسبة قيمة الأسهم المتداولة حسب القطاعات إلى إجمالي قيمة التداول للسوق المالية (تاسي) بنهاية العام 2023م



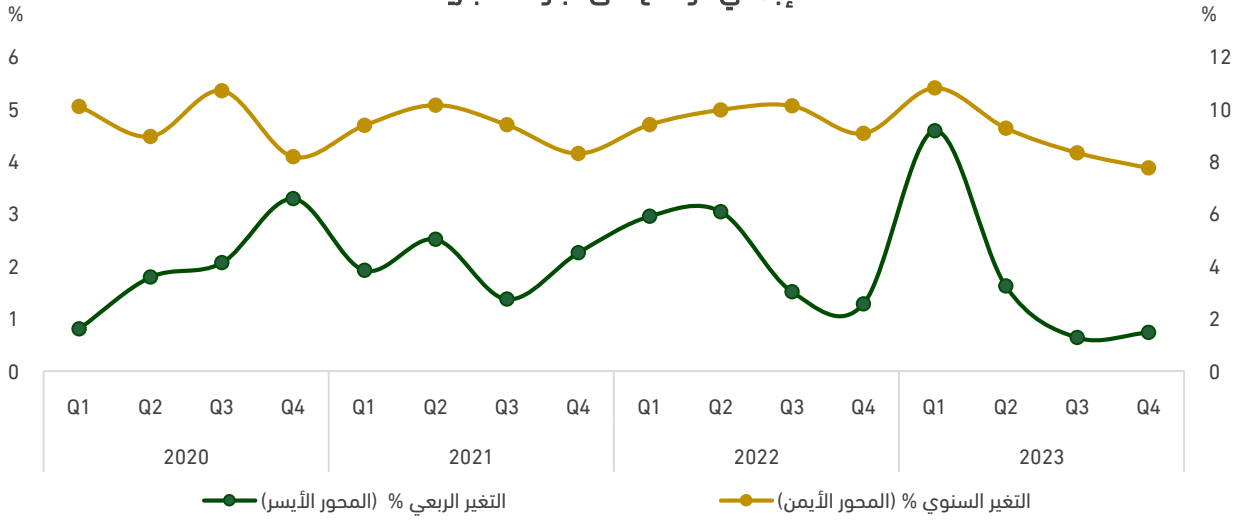
المصدر: السوق المالية السعودية "تداول"

نسبة القروض من إجمالي الودائع



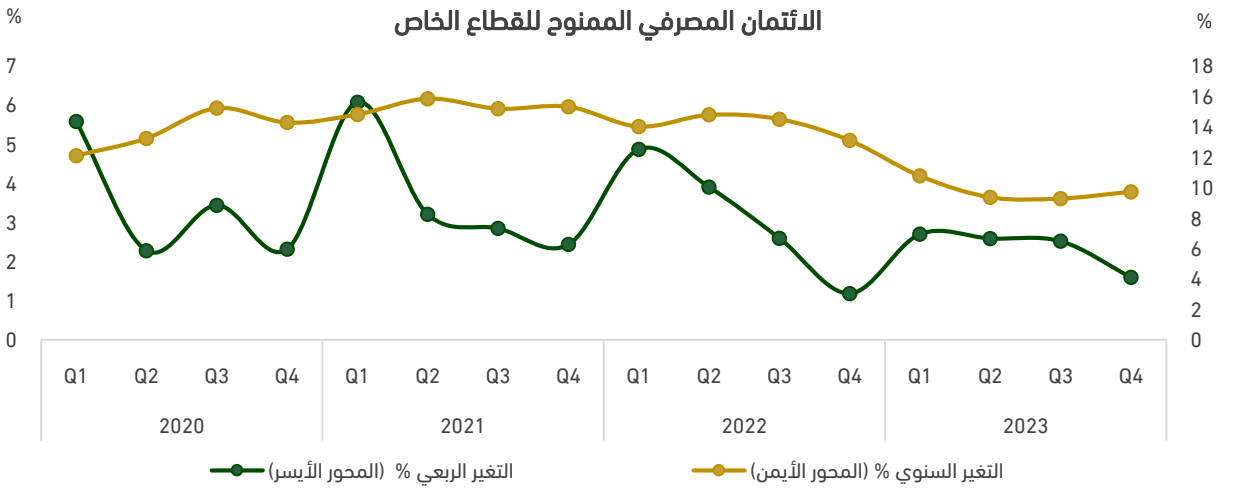
المصدر: البنك المركزي السعودي

إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية



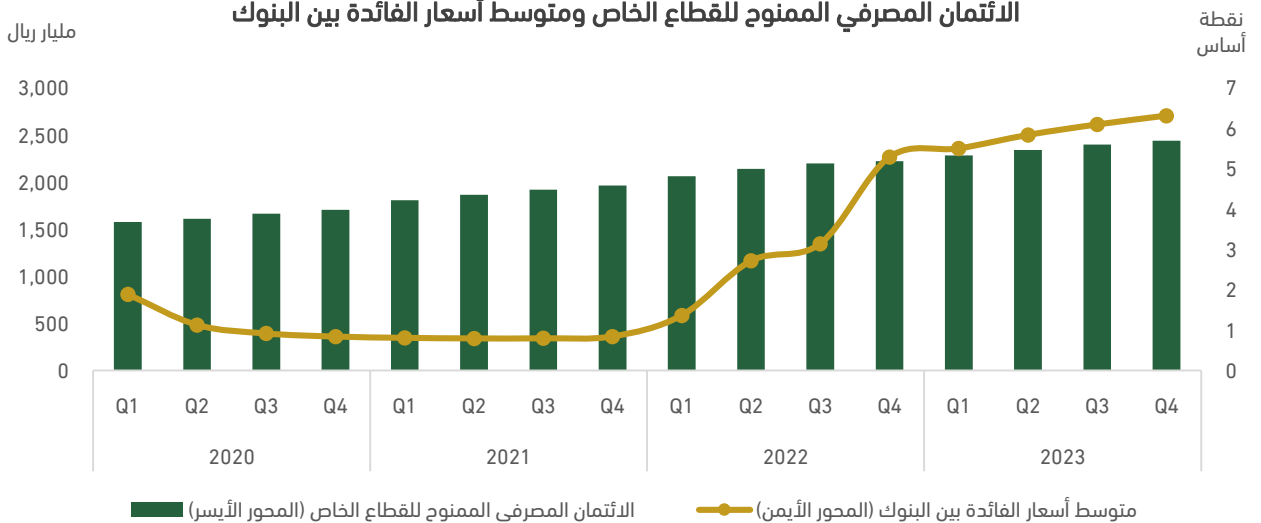
المصدر: البنك المركزي السعودي

الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص



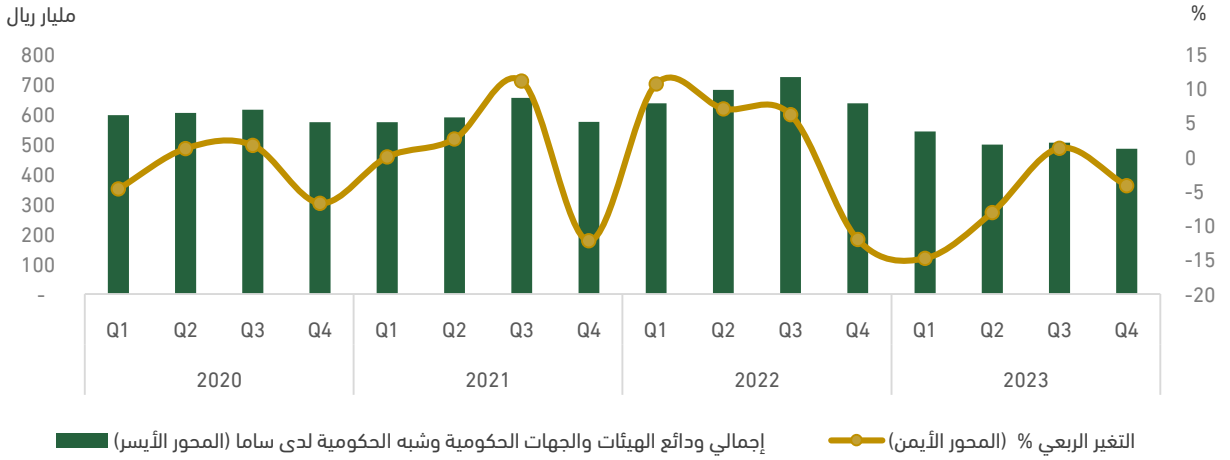
المصدر: البنك المركزي السعودي

الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص ومتوسط أسعار الفائدة بين البنوك



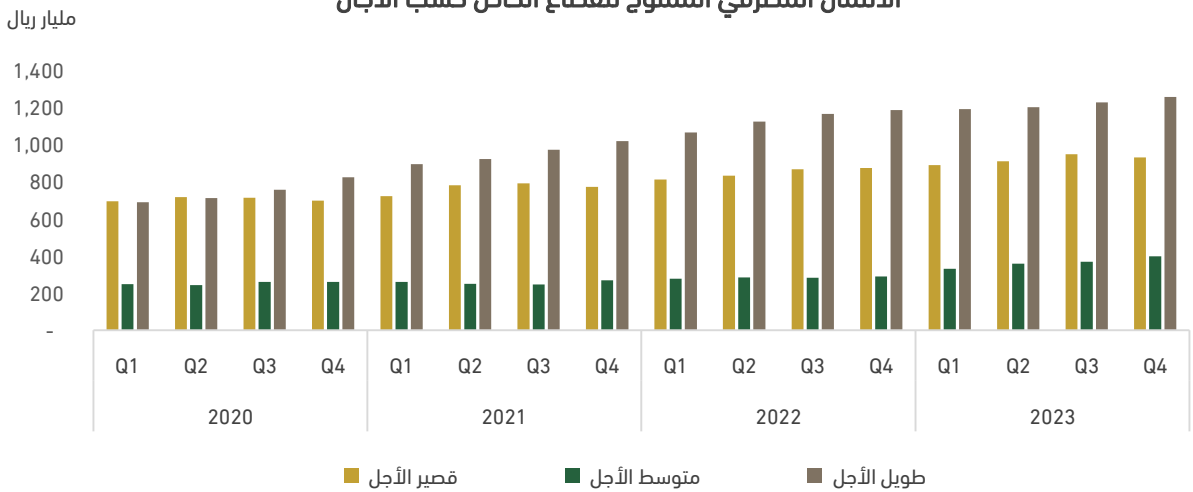
المصدر: البنك المركزي السعودي

إجمالي ودائع الهيئات والجهات الحكومية وشبه الحكومية لدى البنك المركزي السعودي



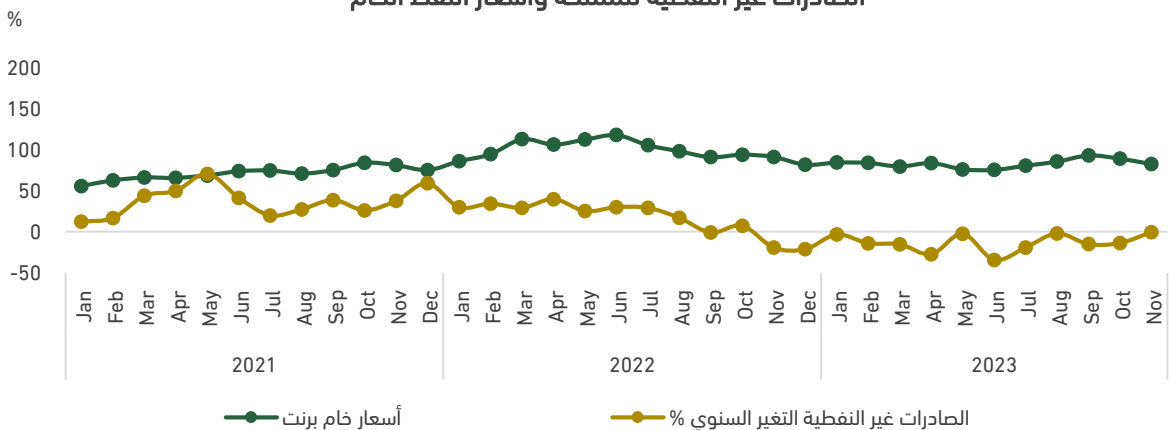
المصدر: البنك المركزي السعودي

الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص حسب الآجال



المصدر: البنك المركزي السعودي

المصادر غير النفطية للمملكة وأسعار النفط الخام



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، منظمة الدول المُصدرة للنفط (أوبك)

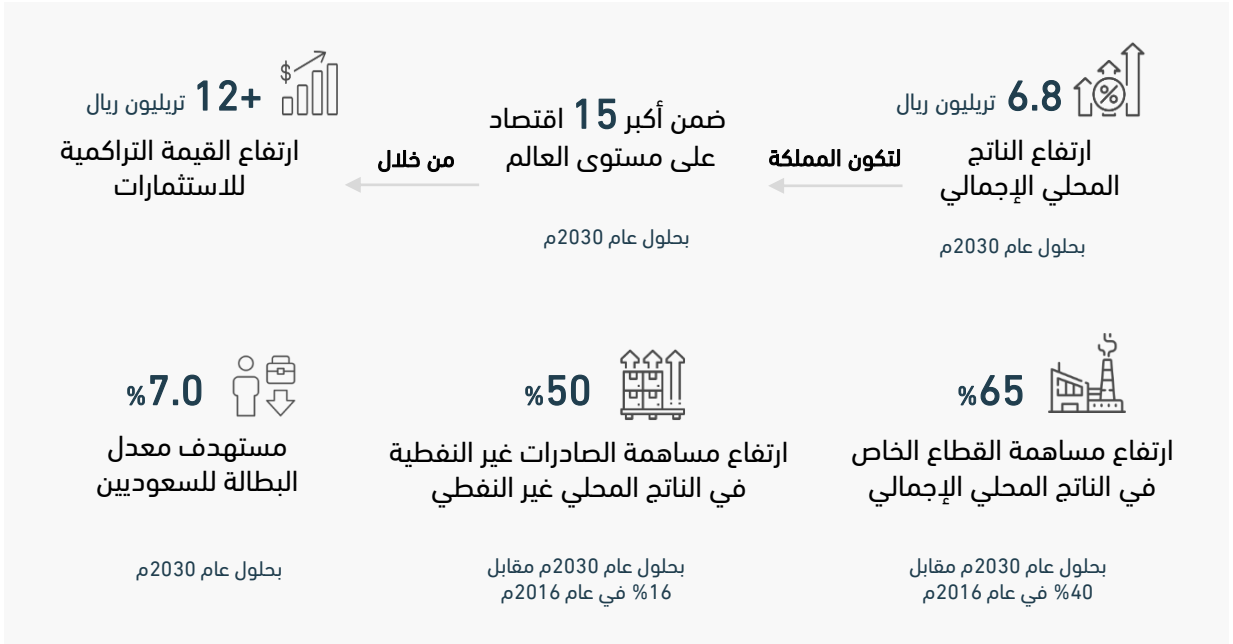


03

تمكين الاستثمار وتحسين جاذبية البيئة الاستثمارية في المملكة

القسم الثالث: تمكين الاستثمار وتحسين جاذبية البيئة الاستثمارية في المملكة

أولاً: مستهدفات المملكة المرتبطة بمؤشرات الاستثمار
تعمل الاستراتيجية الوطنية للاستثمار على تمكين مستهدفات رؤية السعودية 2030 التالية:



الأهداف الاستثمارية للاستراتيجية الوطنية للاستثمار بحلول عام 2030م



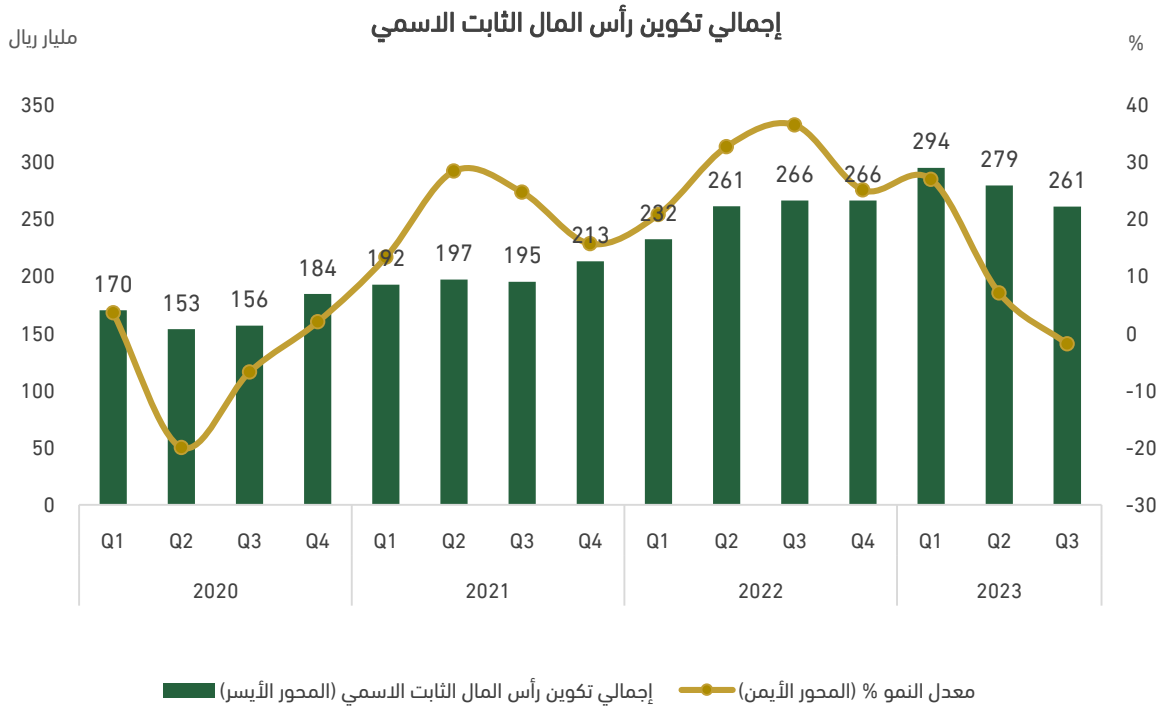
ثانياً: الاستثمار في المملكة

1. إجمالي تكوين رأس المال الثابت

بلغ إجمالي تكوين رأس المال الثابت الاسمي في الربع الثالث من العام 2023م نحو 261 مليار ريال، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 1.9% نتيجةً لانخفاض تكوين رأس المال الثابت الحكومي بنسبة 10.3%، إضافةً إلى تراجع تكوين رأس المال الثابت غير الحكومي بشكل طفيف وذلك بنسبة 0.2%، ويُمثل تكوين رأس المال الثابت نسبة 26.1% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال نفس الربع.

وبالنظر إلى أداء إجمالي تكوين رأس المال الثابت الاسمي منذ بداية العام 2023م حتى نهاية الربع الثالث، فقد شهد نمواً بنسبة 10% على أساس سنوي ليصل إلى نحو 834 مليار ريال. الجدير بالذكر أن هذا النمو يأتي مدفوعاً بشكل رئيس بنمو تكوين رأس المال الثابت غير الحكومي بنسبة 11.4%.

في حين شهد إجمالي تكوين رأس المال الثابت الاسمي في عام 2022م نمواً بنسبة 28.6% مقارنةً بالعام السابق ليصل إلى حوالي 1,024 مليار ريال؛ ويُعزى ذلك إلى نمو كلاً من تكوين رأس المال الثابت للقطاع الحكومي والقطاع غير الحكومي بمعدل 40.3% و 26.7% على التوالي.



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

2. الاستثمار الأجنبي المباشر

المنهجية الجديدة لاحتساب الاستثمار الأجنبي المباشر

تماشياً مع رؤية السعودية 2030 وسعيًا لتطوير البيئة الاستثمارية، عملت المملكة وبالتشاور مع صندوق النقد الدولي على منهجية جديدة لاحتساب إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال التعاون بين وزارة الاستثمار، والهيئة العامة للإحصاء، والبنك المركزي السعودي.

وتهدف المنهجية الجديدة إلى تحسين جودة وشفافية بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر لديها وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، والتي تعد ذات دقة وشمولية أعلى؛ بهدف دعم صياغة السياسات وضمان حصول المستثمرين على بيانات عالية المستوى لاتخاذ القرارات الاستثمارية.

وتستعرض الإحصائيات تفاصيل الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة من عدة جوانب حيث تغطي عدد من المؤشرات الجديدة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، منها: رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل والخارج وصافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حسب ما يلي: النشاط الاقتصادي، والمنطقة الإدارية، والأداة المالية، والدولة المستثمرة.

وتؤكد البيانات الإحصائية الصادرة عن وزارة الاستثمار على التحول الذي شهدته المملكة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يُعد ثمرة للجهود المبذولة تحت مظلة رؤية السعودية 2030 والاستراتيجية الوطنية للاستثمار (NIS).

وتُعد وزارة الاستثمار مصدراً لإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية، وإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر الربعية التاريخية حتى نهاية العام 2022م، في حين تعد الهيئة العامة للإحصاء مصدر إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر الربعية من العام 2023م والسنوات القادمة.

1.2 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الربعية لعام 2023م

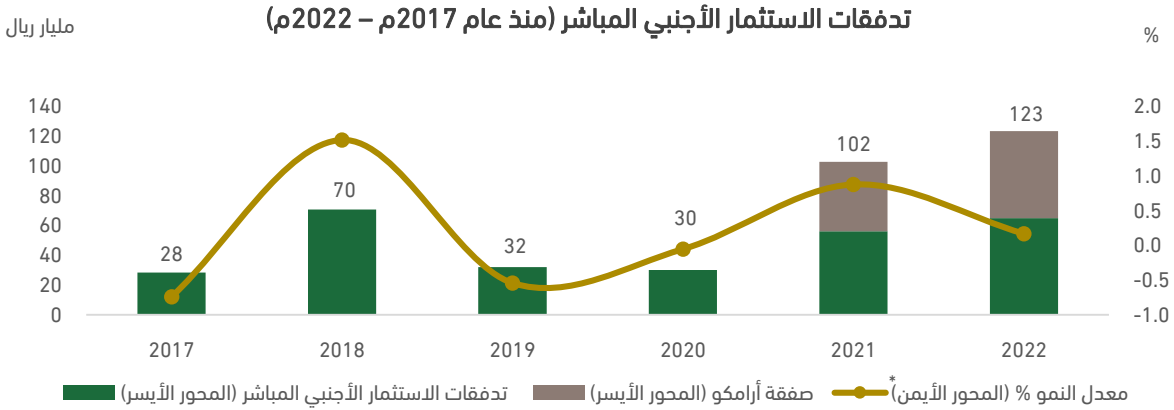
شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الربع الثالث من العام 2023م تراجعاً بنسبة 2.1% على أساس سنوي، إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العام 2023م حتى نهاية الربع الثالث شهدت نمواً بنسبة 6.2% مقارنة بنفس الفترة من العام 2022م، وذلك بعد استبعاد صفقة شركة الزيت العربية السعودية "أرامكو" مع ائتلاف بقيادة شركة "بلاك روك" للأصول الثابتة وشركة "حصانة" الاستثمارية بقيمة 58.1 مليار ريال التي تم الإعلان عنها في شهر فبراير من العام 2022م.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (ربع سنوي منذ عام 2020م – 2023م)



2.2 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية حتى عام 2022م

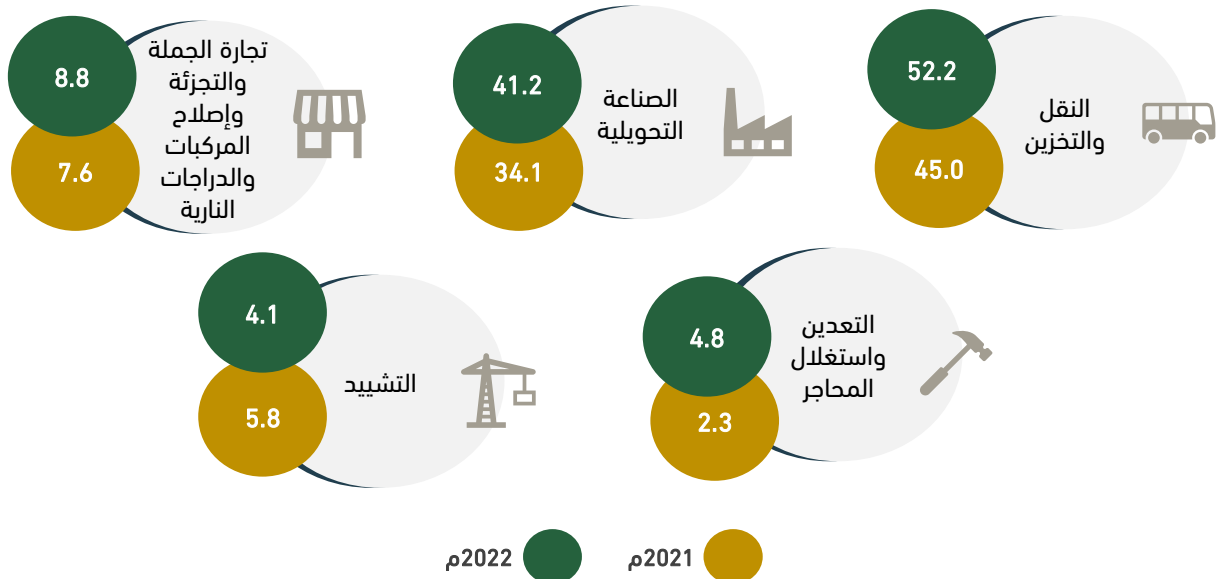
بالنظر إلى البيانات السنوية، بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة في العام 2022م نحو 123 مليار ريال مسجلةً نمواً بنسبة 20.0% مقارنةً بالعام 2021م، كما بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الإجمالي في العام 2022م نحو 3.0% متجاوزةً مستهدف الاستراتيجية الوطنية للاستثمار والذي يبلغ نحو 2.0%.



3.2 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الأنشطة الاقتصادية

وبالنظر إلى أداء تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة حسب الأنشطة الاقتصادية في العام 2022م، يأتي نشاط النقل والتخزين في المرتبة الأولى من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بحجم تدفقات بلغ نحو 52 مليار ريال، يليه نشاط الصناعات التحويلية بحجم تدفقات بلغ نحو 41 مليار ريال، ومن ثم نشاط تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية بحجم تدفقات بلغ نحو 9 مليار ريال، ونشاط التعدين واستغلال المحاجر بحجم تدفقات بلغ نحو 5 مليار ريال، ومن ثم نشاط التشييد بحجم تدفقات بلغ نحو 4 مليار ريال. حيث تُشكل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الأنشطة نحو 91% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

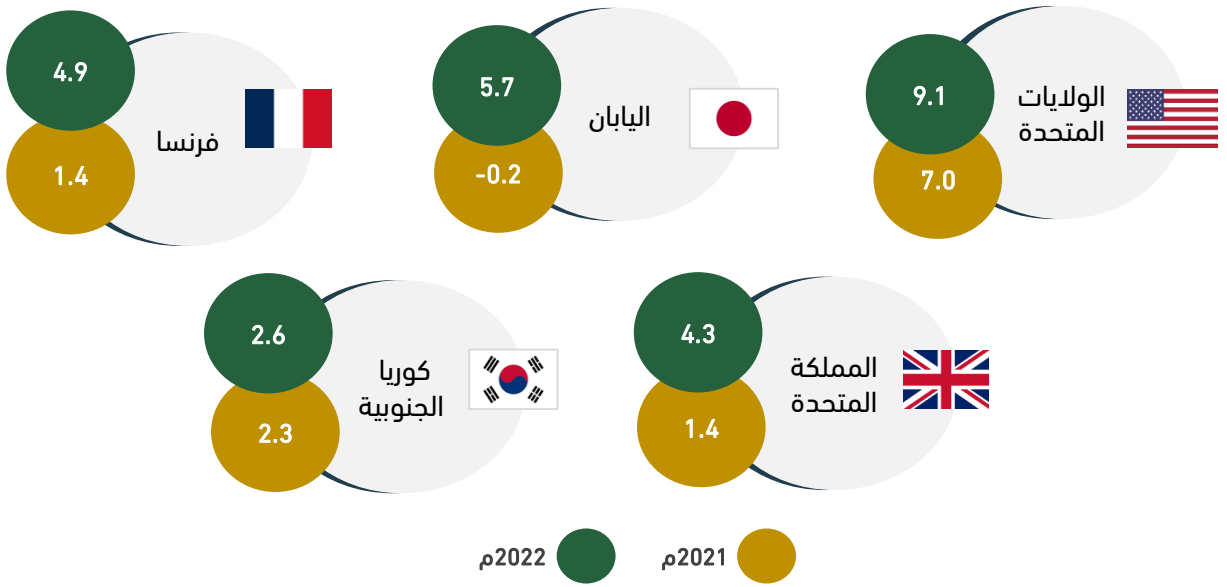
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لأعلى 5 أنشطة اقتصادية لعام 2022م (مليار ريال)



4.2 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب دول مجموعة العشرين

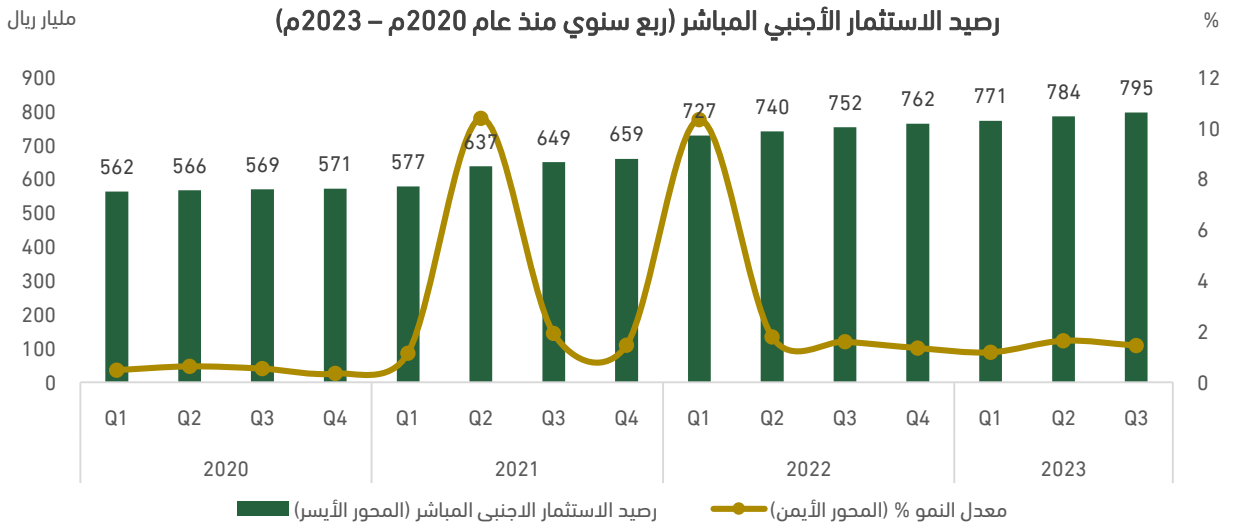
أما من ناحية أعلى 5 دول من دول مجموعة العشرين من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة في العام 2022م، تأتي الولايات المتحدة بالمرتبة الأولى بحجم تدفقات استثمار أجنبي مباشر بلغت نحو 9 مليار ريال، تليها اليابان بحجم تدفقات استثمار أجنبي مباشر بلغت نحو 6 مليار ريال، تليها فرنسا بحجم تدفقات استثمار أجنبي مباشر بلغت نحو 5 مليار ريال، ومن ثم المملكة المتحدة بحجم تدفقات استثمار أجنبي مباشر بلغت حوالي 4 مليار ريال، وفي المرتبة الخامسة تأتي كوريا الجنوبية بحجم تدفقات استثمار أجنبي مباشر بلغت نحو 3 مليار ريال.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لأعلى 5 دول من دول مجموعة العشرين لعام 2022م (مليار ريال)

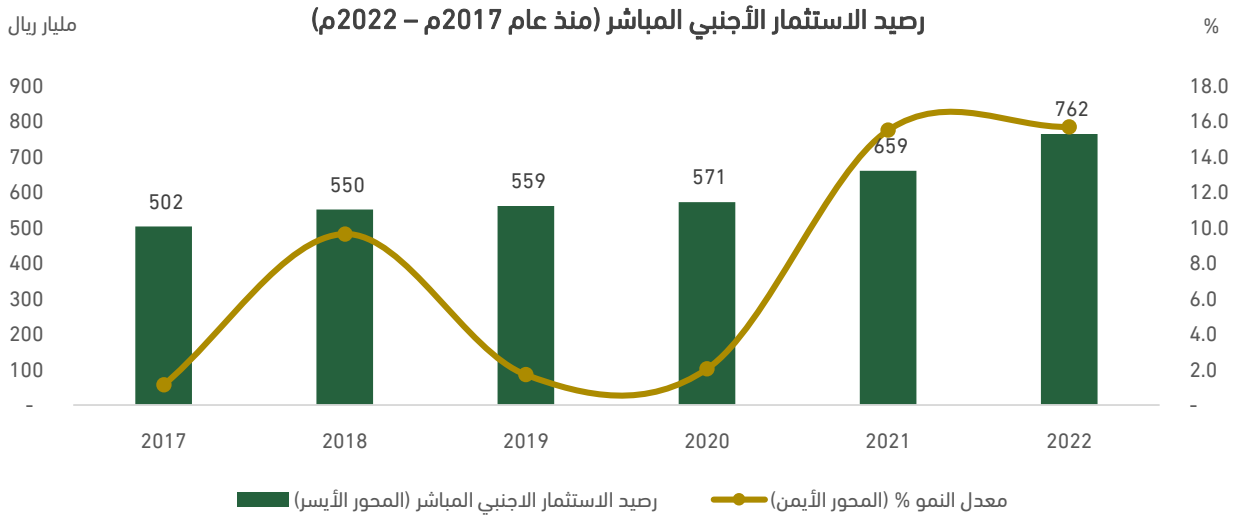


3. رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر

وفقاً لبيانات المنهجية الجديدة لاحتساب الاستثمار الأجنبي المباشر، شهد رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر بنهاية الربع الثالث من العام 2023م نمواً بنسبة 1.4% مقارنةً بنهاية الربع الثاني من العام 2023م.

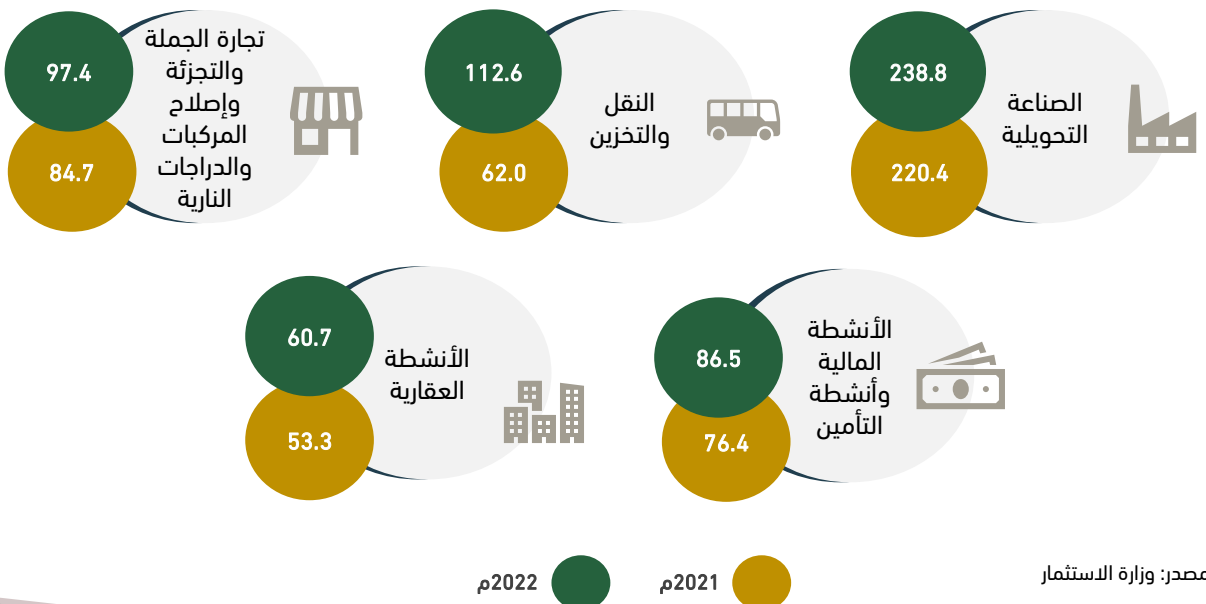


وبالنظر إلى البيانات السنوية، بلغ **رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر** في نهاية العام 2022م نحو 762 مليار ريال، ليشهد نمواً بنسبة 16.0% مقارنةً بالعام 2021م؛ مما يعكس ثمار الإصلاحات التي تمت خلال الفترة الماضية لتعزيز منظومة الاستثمار، وذلك بما يتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.



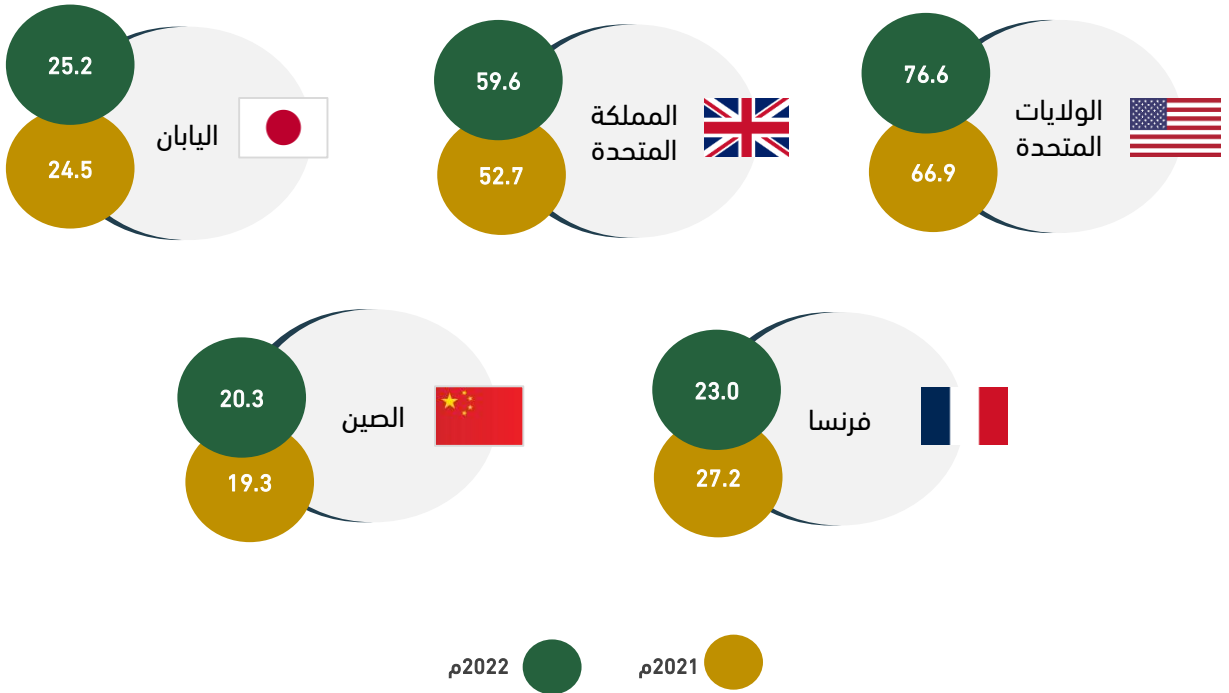
وبالنظر إلى أداء رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة حسب الأنشطة الاقتصادية، يأتي نشاط الصناعات التحويلية في المرتبة الأولى من حيث رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر بحجم رصيد بلغ نحو 239 مليار ريال، يليه نشاط النقل والتخزين بحجم رصيد بلغ نحو 113 مليار ريال، ومن ثم نشاط تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية بحجم رصيد بلغ نحو 97 مليار ريال، ومن ثم الأنشطة المالية وأنشطة التأمين بحجم رصيد بلغ نحو 87 مليار ريال، ومن ثم الأنشطة العقارية بحجم رصيد بلغ نحو 61 مليار ريال، ليشكل رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الأنشطة نحو 78% من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر.

رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر لأعلى 5 أنشطة اقتصادية لعام 2022م (بمليار ريال)



من ناحية أخرى، بالنظر إلى أعلى 5 دول من دول مجموعة العشرين من حيث رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة في العام 2022م، تأتي الولايات المتحدة بالمرتبة الأولى بحجم رصيد استثمار أجنبي مباشر بلغ نحو 77 مليار ريال، تليها المملكة المتحدة بحجم رصيد استثمار أجنبي مباشر بلغ نحو 60 مليار ريال، تليها اليابان بحجم رصيد استثمار أجنبي مباشر بلغ نحو 23 مليار ريال، وفي المرتبة الخامسة تأتي الصين بحجم رصيد استثمار أجنبي مباشر بلغ نحو 20 مليار ريال.

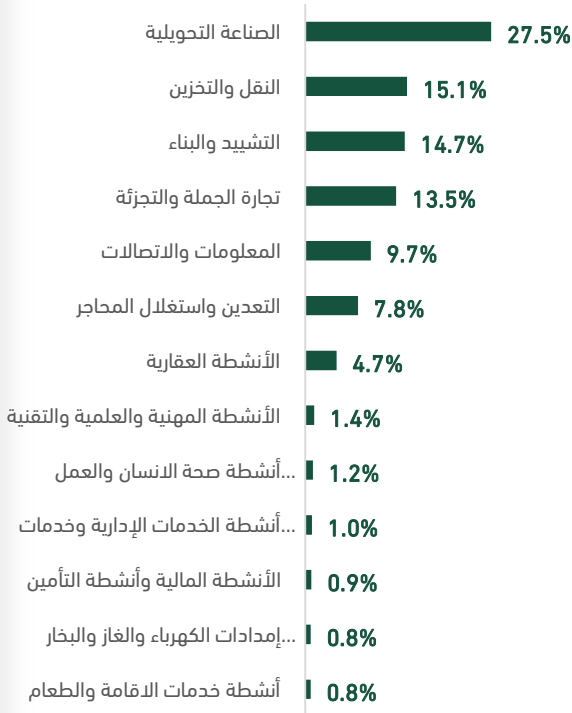
رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر لأعلى 5 دول من دول مجموعة العشرين لعام 2022م
(مليار ريال)



المصدر: وزارة الاستثمار

نظرة تحليلية على أداء تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية

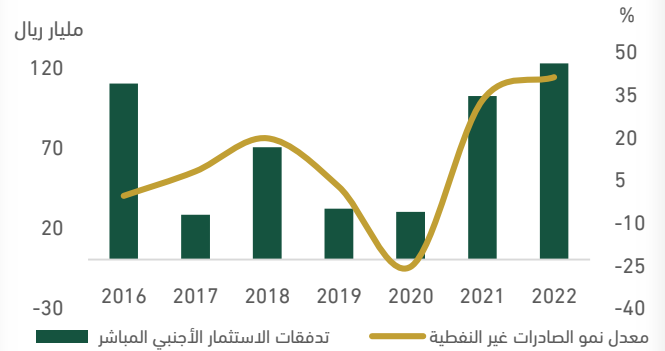
(الرسم البياني 1) متوسط حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة (2016م-2022م)



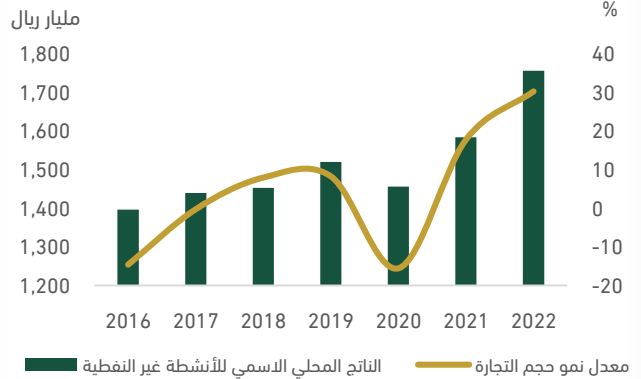
من ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من شأنها أن تعزز النمو والتنويع الاقتصادي الذي تسعى المملكة إلى تحقيقه، حيث توظف إمكاناتها وجهودها لتنويع القاعدة الاقتصادية التي تعزز دورها الصادرات غير النفطية. وتتخذ في سبيل ذلك العديد من المبادرات التي تؤهلها أن تكون منافساً قوياً في الأسواق العالمية والإقليمية؛ مما يجذب الاستثمارات الأجنبية التي تسهم من نمو الإنتاجية ورفع كفاءة الاقتصاد، مما يتماشى مع توجه المملكة في تنويع القاعدة الإنتاجية. وبالنظر إلى (الرسم البياني 2 و 3) يلاحظ نمو متوسط الصادرات غير النفطية بحوالي 11.0% خلال الفترة (2016م-2022م)، ويتضح ذلك على أداء حجم التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية حيث سجل كلا منهما متوسط نمو بحوالي 4.8% و 3.8% على التوالي خلال تلك الفترة.

تسعى المملكة العربية السعودية في ظل رؤية السعودية 2030 إلى تسريع وتيرة الاستثمار وتوفير بيئة جاذبة للاستثمارات، حيث تمتلك المملكة فرصاً استثمارية ضخمة في قطاعات نوعية واعدة. وبالنظر إلى أداء تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وفق المنهجية الجديدة لبيانات وزارة الاستثمار فقد حققت تدفقات الاستثمار الأجنبي نموًا بمتوسط 51.9% خلال الفترة (2016م-2022م)، ويلاحظ من (الرسم البياني 1) تركيز معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي في عدة قطاعات وهي الصناعة التحويلية والنقل والتخزين والتشييد والبناء بمتوسط مساهمة 27.5% و 15.1% و 14.7% على التوالي من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي؛ مما يعكس فاعلية المنظومة الاستثمارية في جذب الاستثمارات الأجنبية النوعية للمملكة.

(الرسم البياني 2) الصادرات غير النفطية وتدفقات الاستثمار الأجنبي



(الرسم البياني 3) التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، وزارة الاستثمار، البنك المركزي السعودي

4. الصفقات المُنجزة خلال الربع الرابع لعام 2023م

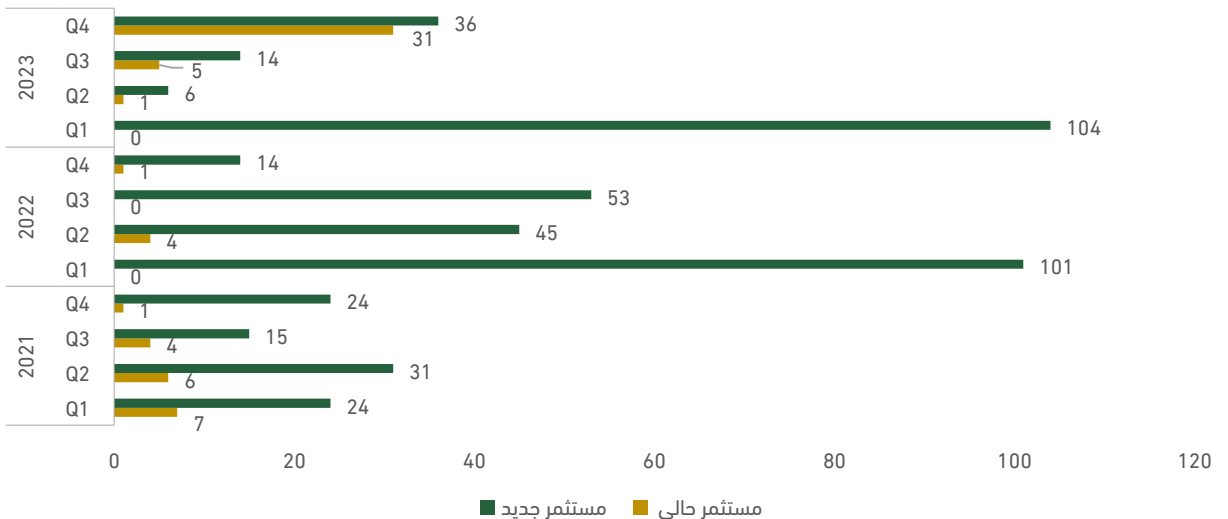
بلغ عدد الصفقات الاستثمارية خلال الربع الرابع 2023م **67 صفقة استثمارية** مقارنةً بنحو 15 صفقة خلال نفس الفترة من العام السابق، مسجلةً ارتفاعاً بنحو 346.7%، كما تشير البيانات إلى إتمام 197 صفقة استثمارية خلال العام 2023م.

ويُلاحظ من خلال **توزيع الصفقات حسب الأنشطة الاقتصادية**، أن الأنشطة العقارية كان لها النصيب الأكبر من اهتمام المستثمرين في الربع الرابع من العام 2023م، حيث تم إغلاق **23 صفقة**، يليها نشاط الإعلام والترفيه بعدد 10 صفقات. وعلى صعيد الدول المستثمرة في المملكة خلال الربع الرابع من العام 2023م، احتلت المملكة المتحدة المرتبة الأولى بنحو 6 صفقات، تليها الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية بنحو 3 صفقات لكل منهم، في حين توزعت بقية الصفقات على 17 دولة أخرى.

توزيع الصفقات حسب الأنشطة الاقتصادية (خلال الربع الرابع من العام 2023م)

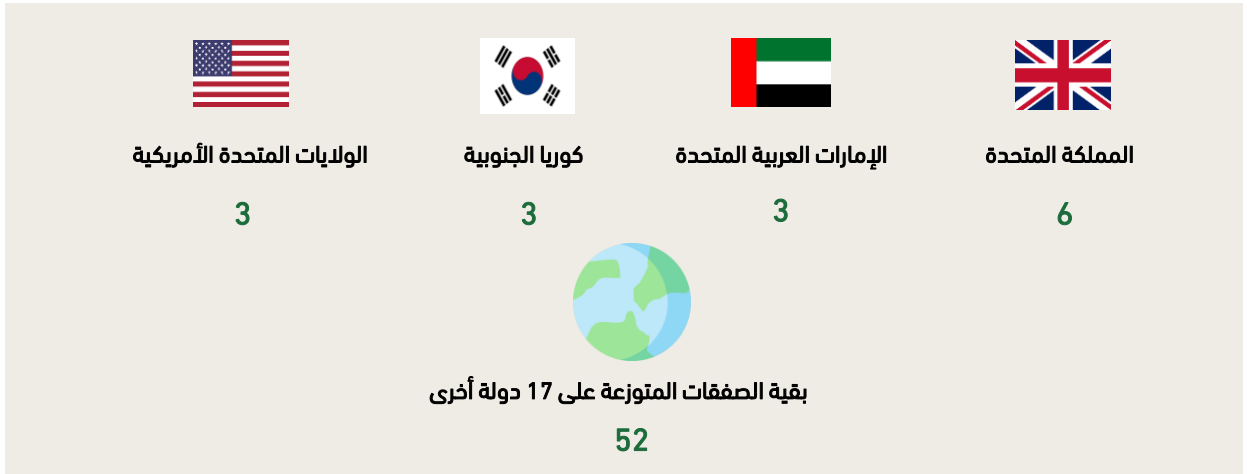


عدد المستثمرين في الصفقات بحسب نوع المستثمر



المصدر: وزارة الاستثمار

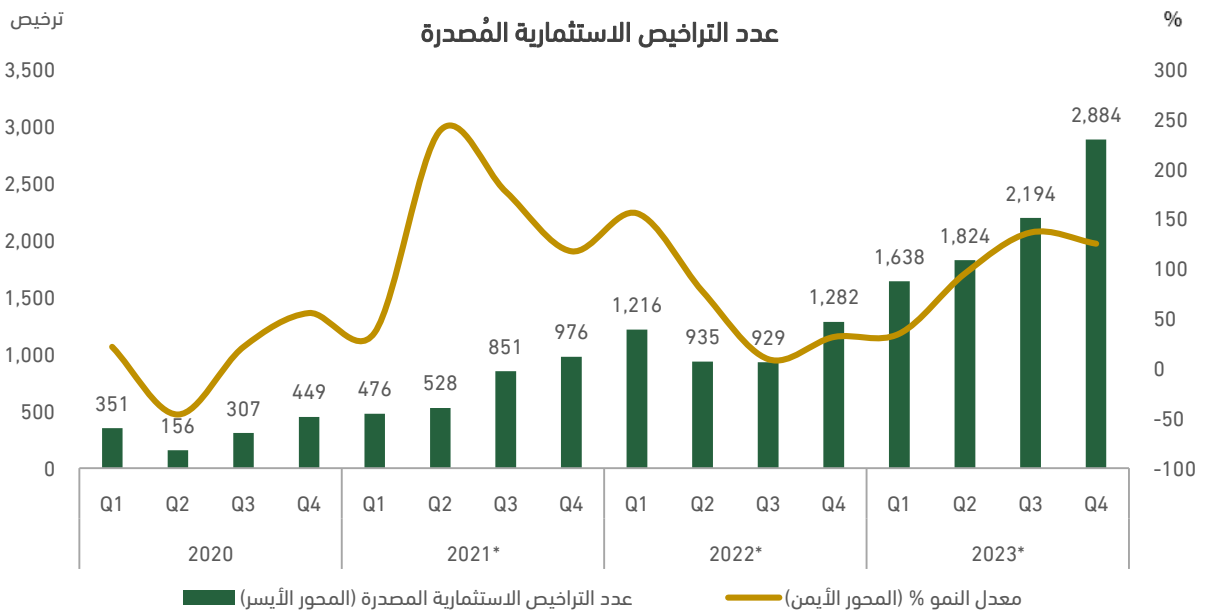
توزيع الصفقات الاستثمارية حسب الدول (خلال الربع الرابع من عام 2023م)
(عدد الصفقات)



5. التراخيص الاستثمارية خلال الربع الرابع لعام 2023م

حققت التراخيص الاستثمارية المُصدرة في الربع الرابع من العام 2023م ارتفاعًا بنسبة 125.0% لتصل إلى 2,884 ترخيص مقارنةً بعدد 1,282 ترخيص بالفترة المماثلة من العام السابق (بعد استبعاد التراخيص المُصدرة بموجب حملة تصحيح أوضاع مخالفتي نظام مكافحة التستر التجاري)، في حين بلغ إجمالي التراخيص الاستثمارية المُصدرة نحو 2,898 ترخيص في نفس الفترة.

كما سجل إجمالي التراخيص الاستثمارية المُصدرة في عام 2023م ارتفاعًا بنسبة 95.8% لتصل إلى 8,540 ترخيص مقارنةً بنحو 4,362 ترخيص بالفترة المماثلة من العام السابق (بعد استبعاد التراخيص المُصدرة بموجب حملة تصحيح أوضاع مخالفتي نظام مكافحة التستر التجاري)، في حين بلغ إجمالي التراخيص الاستثمارية المُصدرة نحو 8,595 ترخيص في نفس العام.



المصدر: وزارة الاستثمار
*لا تشمل البيانات التراخيص المُصدرة بموجب حملة تصحيح أوضاع مخالفتي نظام مكافحة التستر التجاري.
الأرقام التاريخية للتراخيص الاستثمارية قابلة للتحديث بحسب ديناميكية البيانات.

وبشكل عام تركزت معظم التراخيص الاستثمارية المُصدرة في نشاط التشييد، ونشاط الصناعات التحويلية، والأنشطة المهنية والتعليمية والتقنية، ونشاط المعلومات والاتصالات، وأنشطة خدمات الإقامة والطعام وأنشطة تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدرجات النارية، وبشكل عدد التراخيص الاستثمارية المُصدرة في هذه الأنشطة حوالي 80.4% من إجمالي عدد التراخيص الاستثمارية المُصدرة خلال الربع الرابع من العام 2023م.

ويُعد نشاط الكهرباء والغاز والبخار والتكييف الأعلى نمواً في التراخيص الاستثمارية المُصدرة خلال الربع الرابع لعام 2023م مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق بنحو 400.0%، ويليه كلاً من نشاط التعليم، ونشاط التشييد بنسبة 292.3% و 160.3% على التوالي.

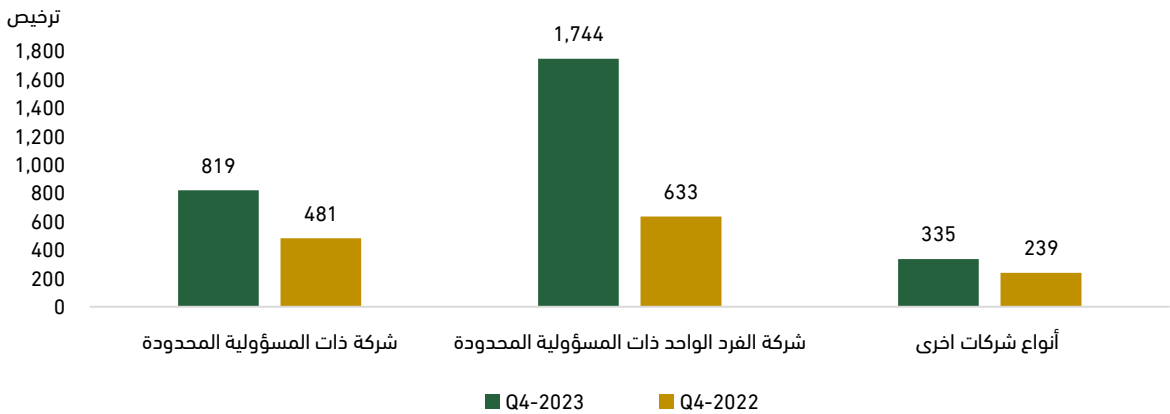
النشاط*	2022 Q4	2023 Q4	معدل النمو %
التشييد	325	846	160.3
الصناعات التحويلية	233	494	112.0
الأنشطة المهنية والتعليمية والتقنية	154	360	133.8
المعلومات والاتصالات	111	246	121.6
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	99	197	99.0
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدرجات النارية	143	186	30.1
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	71	131	84.5
النقل والتخزين	51	106	107.8
العقارات	27	60	122.2
التعليم	13	51	292.3
الفنون والترفيه والتسلية	19	44	131.6
الصحة والخدمات الاجتماعية	20	40	100.0
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	14	30	114.3
الخدمات الأخرى	23	29	26.1
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها	18	28	55.6
الخدمات المالية والتأمين	17	20	17.6
الكهرباء والغاز والبخار والتكييف	3	15	400.0
التعدين واستغلال المحاجر	12	15	25.0
الإجمالي	1,353	2,898	114.2

المصدر: وزارة الاستثمار
* تشمل البيانات التراخيص المُصدرة بموجب حملة تصحيح أوضاع مخالف نظام مكافحة التستر التجاري الأرقام التاريخية للتراخيص الاستثمارية قابلة للتحديث بحسب ديناميكية البيانات.

وبحسب الوضع القانوني للشركات التي أصدرت تراخيص استثمارية خلال الربع الرابع من العام 2023م، فقد بلغ عدد التراخيص المُصدرة للشركات ذات المسؤولية المحدودة نحو 819 ترخيص، وسجّلت شركات الفرد الواحد ذات المسؤولية المحدودة نحو 1,744 ترخيص، بينما توزعت بقية التراخيص على أنواع الشركات الأخرى بنحو 335 ترخيص.

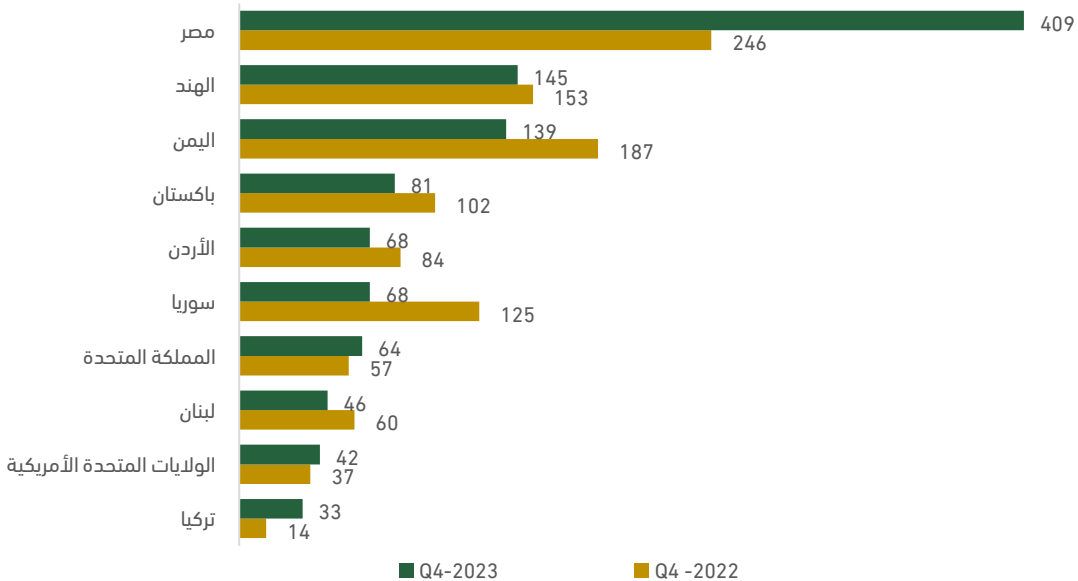
وبالنظر إلى عام 2023م، فقد بلغ عدد التراخيص المُصدرة للشركات ذات المسؤولية المحدودة 2,324 ترخيص، وسجّلت شركات الفرد الواحد ذات المسؤولية المحدودة ما يُقارب 5,165 ترخيص، وبلغ عدد التراخيص لأنواع الشركات الأخرى 1,106 ترخيص.

عدد التراخيص الاستثمارية بحسب الوضع القانوني للشركة*



وعلى جانب توزيع التراخيص الاستثمارية بحسب الدول "تحسب حصة لكل دولة مشاركة في ملكية رأس المال"، كانت مصر أعلى دولة من حيث عدد التراخيص الاستثمارية المُصدرة خلال الربع الرابع من العام 2023م بعدد 409 ترخيص، تليها الهند بعدد 145 ترخيص، وفي المرتبة الثالثة اليمن بعدد 139 ترخيص، في حين تأتي باكستان في المرتبة الرابعة بعدد 81 ترخيص، والأردن في المرتبة الخامسة بعدد 68 ترخيص.

عدد التراخيص الاستثمارية المُصدرة لأعلى عشر دول*



المصدر: وزارة الاستثمار

* تشمل البيانات التراخيص المُصدرة بموجب حملة تصحيح أوضاع مخالف نظام مكافحة التستر التجاري الأرقام التاريخية للتراخيص الاستثمارية قابلة للتحديث بحسب ديناميكية البيانات.

ثالثًا: المملكة في المؤشرات الدولية

حققت المملكة العربية السعودية تقدم في عدد من المؤشرات العالمية، والتي تعكس أداءها في البيئة الاقتصادية والاستثمارية، ومن أهمها:



* تقديرات فيتش

مؤشر المدن الذكية (الرياض)

30
من 141



المصدر: المعهد الدولي لتطوير الإدارة، 2023م

مؤشر المواهب العالمي

36
من 64



المصدر: المعهد الدولي لتطوير الإدارة، 2023م

تصنيف التنافسية العالمية -
الأمن السيبراني

2
من 64



المصدر: المعهد الدولي لتطوير الإدارة، 2023م

تصنيف التنافسية العالمية - الكفاءة
الحكومية

11
من 64



المصدر: المعهد الدولي لتطوير الإدارة، 2023م

مؤشر تصنيف التنافسية العالمية -
الأداء الاقتصادي

6
من 64



المصدر: المعهد الدولي لتطوير الإدارة، 2023م

مؤشر تصنيف التنافسية العالمية -
العام

17
من 64



المصدر: المعهد الدولي لتطوير الإدارة، 2023م

مؤشر التنافسية الرقمية العالمية

30
من 64



المصدر: المعهد الدولي لتطوير الإدارة، 2023م

مؤشر تصنيف التنافسية العالمية -
البنية التحتية

34
من 64



المصدر: المعهد الدولي لتطوير الإدارة، 2023م

مؤشر تصنيف التنافسية العالمية -
كفاءة الأعمال

13
من 64



المصدر: المعهد الدولي لتطوير الإدارة، 2023م

الناتج المحلي الإجمالي الإسمي
للمملكة على مستوى دول العالم
لعام 2022*

17
من 196**



المصدر: صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2023م

الناتج المحلي الإجمالي الإسمي
للمملكة بين مجموعة دول
العشرين لعام 2022*

16
من 20



المصدر: صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2023م

مؤشر الشراكات بين القطاعين العام
والخاص

1
من 64



المصدر: المعهد الدولي لتطوير الإدارة، 2023م

مؤشر حقوق الملكية الفكرية

43
من 125



المصدر: Property Rights Alliance، 2023م

مؤشر تنافسية المواهب العالمي

48
من 134



المصدر: المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال، 2023م

مؤشر السياق الوطني لريادة
الأعمال لعام 2022م

2
من 51



المصدر: تقرير المراقب العالمي لريادة الأعمال 2023م

* تقديرات صندوق النقد الدولي
** باستثناء مجموعات الدول حسب تصنيف صندوق النقد الدولي

رابعاً: الجهود في دعم بيئة الاستثمار في المملكة

الإنجازات الاستراتيجية والتشغيلية

1. أبرز الإنجازات التشغيلية لوزارة الاستثمار

سجلت عدد الخدمات الإلكترونية المقدمة للمستثمرين من قبل وزارة الاستثمار نمواً ملحوظاً بنسبة 81.1% بنحو 54 ألف خدمة في عام 2023م مقارنةً بنحو 30 ألف خدمة في عام 2022م، كما سجلت الطلبات والاستفسارات الواردة نمواً بنسبة 63.8% بنحو 12 الآف معاملة واردة في نفس الفترة.

■ الخدمات الإلكترونية المقدمة للمستثمرين



■ الطلبات والاستفسارات الواردة من خلال الموقع الإلكتروني



2. فعاليات الوزارة للربع الرابع من العام 2023م

تقوم وزارة الاستثمار وبالتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى بدور جوهري في التسويق للاستثمار وجذب المستثمرين من خلال التنظيم والمشاركة في عدد من الفعاليات، حيث تم تنظيم أكثر من 21 فعالية محلية ودولية خلال الربع الرابع من العام 2023م في مختلف المجالات، مثل: قطاع السياحة، وقطاع الرياضة، وقطاع التكنولوجيا الحيوية، وقطاع التعدين.

كما شاركت الوزارة في العديد من منتديات الاستثمار بين المملكة وعدد من الدول. واستضافت فعاليات عالمية متخصصة شهدت حضوراً دولياً للمهتمين في مجال الاستثمار، وذلك بهدف تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة، وتقوية العلاقات الثنائية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين، والمساهمة في توليد موارد طويلة الأجل لعدد من القطاعات الديناميكية في اقتصاد عالمي سريع التنوع.

2. فعاليات الوزارة للربع الرابع من العام 2023م



منتدى الاستثمار البرتغالي السعودي مجال التركيز: الاستثمار

3 أكتوبر 2023م
لشبونة، البرتغال

يهدف المنتدى إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بتسليط الضوء على مجالات الاستثمار والفرص النوعية المتاحة في كلا البلدين.



منتدى الاستثمار العالمي مجال التركيز: الاستثمار

17 أكتوبر 2023م
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

منتدى الاستثمار العالمي للأونكتاد هو منبر عالمي بارز للاستثمار والتنمية، يقدم المنتدى استراتيجيات وطولاً لتحديات البيئة الاستثمارية وخطط التنمية العالمية، ويركز على تحفيز الاستثمار عالمياً، كما يمثل المنتدى فرصة للتأثير على صنع السياسات المتعلقة بالاستثمار، وتشكيل منظومة الاستثمار العالمية، والتواصل مع القادة العالميين في مجال الأعمال.



اجتماع الطاولة المستديرة السعودي-الفلبيني مجال التركيز: الاستثمار

19 أكتوبر 2023م
الرياض، المملكة العربية السعودية

اجتماع الطاولة المستديرة السعودي-الفلبيني يهدف لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين من خلال استكشاف مجالات الاستثمار والفرص النوعية المتاحة في ظل رؤية السعودية 2030.



اجتماع الطاولة المستديرة السعودي-الإندونيسي مجال التركيز: الاستثمار

20 أكتوبر 2023م
الرياض، المملكة العربية السعودية

انعقد اجتماع الطاولة المستديرة السعودي الإندونيسي انطلاقًا من هدف توطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين واستكشاف مجالات الاستثمار والفرص النوعية المتاحة.



منتدى الاستثمار السعودي الكوري مجال التركيز: الاستثمار

21 أكتوبر 2023م
الرياض، المملكة العربية السعودية

تحت ضوء تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 تم إقامة منتدى الاستثمار السعودي الكوري؛ لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين ومناقشة مجالات الاستثمار المختلفة في سبيل استكشافها.



منتدى الاستثمار السعودي الأوروبي مجال التركيز: الاستثمار

22 أكتوبر 2023م
الرياض، المملكة العربية السعودية

يُعد منتدى الاستثمار السعودي الأوروبي من أكبر الأحداث الاستثمارية في العالم، ويتضمن المنتدى لقاءات وورش عمل حول موضوعات اقتصادية واستثمارية مختلفة، بالإضافة إلى إتاحة لفرص التواصل بين المستثمرين بين المملكة ودول الاتحاد الأوروبي.



اجتماع الطاولة المستديرة السعودي-السنغافوري مجالات التركيز: الاستثمار

23 أكتوبر 2023م
الرياض، المملكة العربية السعودية

يهدف الاجتماع إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين من خلال استكشاف المجالات الاستثمارية والفرص النوعية لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.



جولة لونغين العالمية للأبطال مجالات التركيز: الرياضة

26 أكتوبر 2023م
الرياض، المملكة العربية السعودية

استضافت الرياض جولة لونغين العالمية للأبطال، والتي تُعد الجولة الأخيرة من سلسلة قفز الحواجز 2023م في مركز الملك عبدالله المالي (كافد) بهدف تعزيز تفعيل الأنشطة الرياضية في المملكة.



معرض الصحة العالمي مجالات التركيز: التكنولوجيا الحيوية

29 أكتوبر 2023م
الرياض، المملكة العربية السعودية

يهدف هذا الحدث إلى زيادة الوعي حول أهمية الاستثمار في صحة الفرد، وتشجيع الأفراد على الاستثمار في صحتهم، وزيادة متوسط العمر إلى 80 عاماً، بما يتماشى مع رؤية السعودية 2030 ومعدلات العمر المتوقع العالمية.





المؤتمر الدولي للتعددين والموارد مجال التركيز: التعدين



29 أكتوبر 2023م
سيدني، أستراليا

يجمع المؤتمر الدولي للتعددين والموارد الأشخاص الأكثر نفوذًا في صناعة التعدين، لتقديم الأفكار التي تسهم في ازدهار الصناعة، انطلاقًا من التكنولوجيا الرائدة والمحتوى العالمي إلى عرض حي لجميع العناصر التي تطور من صناعة التعدين.



سوق السفر العالمي مجال التركيز: السياحة



5 نوفمبر 2023م
لندن، المملكة المتحدة

يُعد سوق السفر العالمي موطنًا لتجارة السفر في العالم، وهو الحدث الأكثر أهمية عالميًا في مجال السفر والسياحة، حيث يجمع بين المهتمين من المستثمرين في مجتمع السفر الترفيهي الدولي.



معرض الاتصال التلقائي مجال التركيز: التقنية



8 نوفمبر 2023م
الرياض، المملكة العربية السعودية

يرمز المنتدى إلى الجهود المتضافرة التي تبذلها مختلف الجهات في المملكة لدعم صناعة السيارات وتمكينها، وانعقد هذا المنتدى بتنظيم من المركز الوطني للتنمية الصناعية ووزارة الاستثمار ووزارة الصناعة والثروة المعدنية، لتحقيق هدف واحد بما يتماشى مع أهداف رؤية السعودية 2030 الطموحة.



مهرجان come up
مجال التركيز: الاستثمار

COMEUP
GLOBAL STARTUP FESTIVAL

8 نوفمبر 2023م
سيول، كوريا

يُعد هذه المهرجان الأكثر ريادة في العالم، حيث يجمع بين البرامج والفعاليات المقدمة من قبل مؤسسي الشركات الناشئة، ويمثل مركزاً فعالاً لبناء شبكة علاقات عالمية بين مجتمعات الشركات الناشئة من جميع أنحاء العالم، مما يساعدهم على النمو والتوسع ودعمهم في مراحل مبكرة بابتكارات لم يسبق لها مثيل.



اجتماع الطاولة المستديرة السعودي – دول الكاريكوم
مجال التركيز: السياحة



16 نوفمبر 2023م
الرياض، المملكة العربية السعودية

تم عقد الاجتماع بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين المملكة ودول الكاريكوم من خلال استكشاف المجالات الاستثمارية والفرص النوعية من كلا الطرفين في ضوء رؤية السعودية 2030.



مهرجان فيراري
مجال التركيز: الرياضة



29 نوفمبر 2023م
جده، المملكة العربية السعودية

قدم المهرجان كل ما يتعلق بفيراري، العلامة التجارية الشهيرة عالمياً للسيارات، وقد تم فيه تقديم جائزة السعودية الكبرى للفورمولا 1، كما تضمن عروضاً استعراضية، وأنشطة على الطبة، ومسيرات في الشوارع، بالإضافة إلى مجموعة واسعة من الأنشطة الحية والمشاركة التفاعلية على مدار يومين متتالين.



اجتماع الطاولة المستديرة السعودي البرازيلي مجال التركيز: الاستثمار

29 نوفمبر 2023م
الرياض، المملكة العربية السعودية

يهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين انعقد اجتماع الطاولة المستديرة السعودي البرازيلي في سبيل استعراض المجالات الاستثمارية المختلفة في البلدين واستكشاف الفرص النوعية فيهما.



منتدى جيكا السنوي مجال التركيز: الصناعات البتروكيماوية

4 ديسمبر 2023م
الدوحة، قطر

يُمثل منتدى جيكا الحدث الرئيس للاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات، وقد رسخ مكانته كتجمع رئيسي لصناعة الكيماويات والبتروكيماويات في منطقة الخليج العربي، وهو منصة حيوية لتبادل المعرفة والتواصل لأصحاب المصلحة الإقليميين والعالميين في الصناعة.



مؤتمر الاستثمار الصيني السعودي مجال التركيز: الاستثمار

12 ديسمبر 2023م
هونغ كونغ، الصين

تحت ضوء تحقيق مستهدفات رؤية السعودية الطموحة، انعقد مؤتمر الاستثمار الصيني السعودي بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين من خلال استكشاف المجالات الاستثمارية والفرص المتاحة في كل منهما.



الاتحاد السادس للجنة الحكومية السعودية -
الكازاخستانية المشتركة
مجال التركيز: الاستثمار

20 ديسمبر 2023م
الرياض، المملكة العربية السعودية

انعقد الاجتماع في سبيل تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين واستعراض مختلف المجالات الاستثمارية واستكشاف الفرص المتاحة في ضوء رؤية السعودية 2030.



اجتماع الطاولة المستديرة السعودي الازبكي
مجال التركيز: الاستثمار

21 ديسمبر 2023م
الرياض، المملكة العربية السعودية

يهدف ازدهار وتوطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين تم عقد اجتماع الطاولة المستديرة السعودي الازبكي لاستكشاف المجالات الاستثمارية والفرص المتاحة في ضوء رؤية السعودية 2030.



مؤتمر الاستثمار الياباني السعودي
مجال التركيز: الاستثمار

26 ديسمبر 2023م
الرياض، المملكة العربية السعودية

تماشياً مع مستهدفات رؤية السعودية الطموحة وبهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين انعقد مؤتمر الاستثمار السعودي الياباني بغرض استكشاف المجالات الاستثمارية والفرص النوعية المتاحة فيهما.



خامساً: أهم التشريعات ذات العلاقة بالاستثمار

ركزت جهود وزارة الاستثمار على توفير بيئة استثمارية آمنة وأكثر تنافسية، والعمل على تطوير أنظمة وإجراءات الاستثمار مع شركائها من الجهات الحكومية وذلك استكمالاً للبيئة التشريعية والتنظيمية، حيث تلعب تشريعات الاستثمار دوراً حاسماً في تعزيز البيئة الاستثمارية وجذب رؤوس الأموال إلى المملكة العربية السعودية.

أبرز المحطات في مسيرة وزارة الاستثمار



تنظيم الهيئة السعودية للبحر الأحمر لعام 1445هـ

تهدف الهيئة إلى تنظيم الأنشطة الملاحة والأنشطة البحرية في النطاق الجغرافي وذلك بما يضمن تحقيق الأمان والأمن والمستخدم لها، ويرفع من كفاءتها. وستسهم الهيئة السعودية للبحر الأحمر في إطلاق المبادرات التنفيذية للسياحة الساحلية في البحر الأحمر والتي بدورها ستمكن الاستثمار في القطاع السياحي بالاستفادة من المزايا البيئية والثروات الطبيعية للبحر الأحمر.

تعديل المادة (51) من نظام المحاماة لعام 1422هـ

يهدف التعديل إلى تمكين مكاتب المحاماة الأجنبية المرخص لها من خلال فتح فرع بمزاولة النشاط التالي: "الاستشارات المتعلقة بالأنظمة السعودية التي تقدم من خلال محام مقيد في جدول المحامين الممارسين وفق أحكام نظام المحاماة".

الترتيبات التنظيمية للهيئة السعودية للألعاب والرياضات الإلكترونية لعام 1445هـ

سيسهم إنشاء الهيئة السعودية للألعاب والرياضات الإلكترونية إلى توفير البيئة الاستثمارية الملائمة في مجال الألعاب والرياضات الإلكترونية، وتشجيع الاستثمارات من القطاعين العام والخاص في مجال الألعاب والرياضات الإلكترونية، حيث تهدف الهيئة إلى تنظيم القطاع وتعزيز مكانته واستدامة جاذبيته والعمل على توفير البيئة الاستثمارية الملائمة في مجالات اختصاصاتها.

ضوابط تعاقد الجهات الحكومية مع الشركات التي ليس لها مقر إقليمي في المملكة والأطراف ذوي العلاقة لعام 1445هـ

وفقاً لقرار مجلس الوزراء تم اعتماد ضوابط تعاقد الجهات الحكومية مع الشركات التي ليس لها مقر إقليمي في المملكة، والتي تهدف إلى تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة من خلال انتقال المقدرات الإقليمية للشركات الأجنبية إلى داخل المملكة.

تحديد الجهة المختصة بالهيئة العامة للعقار أينما وردت في نظام بيع وتأجير مشروعات عقارية على الخارطة لعام 1445هـ

أمر سامي بأن تكون الهيئة العامة للعقار هي الجهة المختصة بتطبيق نظام بيع وتأجير مشروعات عقارية على الخارطة، ويهدف النظام إلى رفع مستوى الشفافية والإفصاح بما يضمن حماية حقوق جميع أطراف العلاقة التعاقدية، والحد من المخالفات في قطاع التطوير العقاري على الخارطة؛ مما سينتج عنه رفع ثقة المستثمرين في القطاع العقاري في المملكة.

لائحة اللجان الوطنية والقطاعية في الغرف التجارية لعام 1445هـ

تهدف اللائحة إلى تحقيق عدد من المصالح والأهداف المشتركة للقطاعات التجارية في الغرف التجارية، منها: رعاية ومتابعة المصالح المشتركة لقطاع الأعمال، وتعزيز استدامة المنشآت التجارية على المستويين الوطني والقطاعي، والعمل على حصر تحديات القطاع الخاص وتصميم نماذج حلول مناسبة لمعالجتها. وستسهم هذه اللجان في تعزيز الاستثمار المحلي في المناطق والمحافظات حسب المزايا النسبية فيها، من خلال تشجيع أصحاب الأعمال على تأسيس شركات وكيانات جديدة قادرة على المنافسة محلياً ودولياً.

سادساً: أبرز مبادرات المملكة في دعم الاستثمار

1- إطلاق خمس منتجات جديدة للإقامة المميزة

في إطار المستهدفات الوطنية لتعزيز مكانة المملكة لتكون مركزاً عالمياً يحتضن أفضل العقول والمواهب والاستثمارات، أعلن مركز الإقامة المميزة عن إطلاق خمسة منتجات جديدة للإقامة المميزة وذلك بالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين، مما سيسهم في تمكين الاقتصاد الوطني وزيادة الاستثمارات. وتشمل المنتجات الخمسة الجديدة للإقامة المميزة، ما يلي: إقامة كفاءة استثنائية، وإقامة موهبة، وإقامة مستثمر أعمال، وإقامة رائد أعمال، وإقامة مالك عقار. مما يؤكد على توجهات المملكة المستقبلية نحو اقتصاد متنوع قائم على المعرفة والاستثمار في قطاعات جديدة.

2- إطلاق مؤشر "تاسي 50"

أعلنت تداول السعودية عن إطلاق مؤشر "تاسي 50" والذي يرصد أداء أكبر 50 شركة مدرجة في تداول السعودية من حيث إجمالي القيمة السوقية، ويمثل إطلاق مؤشر "تاسي 50" بمثابة خطوة بالغة الأهمية في سبيل تحقيق أهداف برنامج تطوير القطاع المالي ضمن رؤية السعودية 2030. ويوفر المؤشر مقاييس مرجعية للمنتجات الاستثمارية، مما يتيح للمستثمرين المحليين والأجانب الوصول إلى مجموعة متنوعة من الفرص الاستثمارية التي توفرها السوق المالية السعودية.

3- إطلاق المسار الثاني من مشروع استثمار وتخصيص الأندية الرياضية

أطلقت وزارة الرياضة المسار الثاني من مشروع استثمار وتخصيص الأندية الرياضية بالتعاون مع المركز الوطني للتخصيص، ويتضمن المسار تسجيل اهتمام الجهات المحلية والدولية الراغبة في الاستثمار في الأندية الرياضية السعودية كخطوة أولى للبدء بعملية الطرح.

4- إطلاق المنصة الوطنية الموحدة للتأشيرات

أعلنت وزارة الخارجية السعودية عن إطلاق منصة التأشيرات الجديدة "تأشيرة السعودية KSA VISA"، والتي تأتي ضمن مبادرات الحكومة لتعزيز التحول الرقمي. وتُعد المنصة الوطنية بربط أكثر من 30 وزارة وهيئة وقطاع خاص لتسهيل إجراءات الحصول على التأشيرات بهدف تحقيق مستهدفات المملكة الوطنية، ومن أهم التأشيرات: تأشيرة الحج وتأشيرة الزيارة بغرض العمرة، وتأشيرة الزيارة بغرض الأعمال، وتأشيرات الزيارة بغرض السياحة، وتأشيرات العمل.

5- إطلاق مشروع حقوق تسمية الملاعب في المدن الرياضية

أطلقت وزارة الرياضة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة مشروع حقوق تسمية الملاعب في المدن الرياضية، والذي يُشير إلى جهود المملكة الحثيثة وسعيها المستمر للاستثمار الأمثل في الرياضة، التي تُعد من أهم مرتكزات التنمية الوطنية الشاملة؛ نظراً لدورها الهام في تعزيز نمو الأنشطة الاقتصادية. وينطلق المشروع بطرح حقوق تسمية الملعب الرئيس في مدينة الملك عبد الله الرياضية بجدة كخطوة أولى ضمن المشروع الرياضي الاستثماري لتسمية ملاعب المدن الرياضية، على أن يتبعه العديد من الملاعب الرئيسة في المدن الرياضية بالمملكة.

6- إقرار التأشيرة السياحية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي

أقرّ المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي تفويض وزراء الداخلية في الدول الأعضاء بتنفيذ التأشيرة السياحية الخليجية الموحدة، مما سيُسهم في تسهيل تنقل السياح والزوار الوافدين بين دول المجلس وتعزيز مكانة دول الخليج كوجهة سياحية عالمياً، وبالتالي تعزيز دور السياحة كمحرك للنمو الاقتصادي، وفتح فرص جديدة للاستثمار في القطاع السياحي في المملكة.

7- تبني حزم إعفاءات ضريبية جديدة للمقرات الإقليمية لمدة 30 عاماً

أعلنت وزارة الاستثمار، بالتنسيق مع وزارة المالية، وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك، عن تقديم حزمة حوافز ضريبية جديدة، لمدة 30 عاماً، لدعم برنامج جذب المقرات الإقليمية للشركات العالمية، وذلك لتشجيع وتيسير إجراءات افتتاح الشركات العالمية لمقراتها الإقليمية في المملكة العربية السعودية. تتضمن حزمة الإعفاء الضريبي للمقرات الإقليمية لمدة 30 عاماً، نسبة 0% لكل من ضريبة الدخل على كيانات المقرات الإقليمية، وضريبة الاستقطاع للأنشطة المعتمدة للمقرات الإقليمية، وستستفيد الشركات العالمية من حزمة الإعفاءات الضريبية من تاريخ إصدار ترخيص المقر الإقليمي.



04

القطاع الثقافي في المملكة.. من إرث الماضي نبني مجد المستقبل

القسم الرابع: القطاع الثقافي في المملكة.. من إرث الماضي نبني مجد المستقبل

تتمتع المملكة بمكانة ثقافية واجتماعية فريدة؛ وتمتلك مناطقها المختلفة مزيجاً غنياً من عناصر الثقافة المميزة والتي تجمع بين الأصالة والحداثة والتراث المادي والإنساني، ومن هنا جاء حرصها على استغلال تلك المُمكّنات الثقافية نحو الريادة في القطاع الثقافي الذي يُعد إحدى مقومات جودة الحياة. وقد حظي المشهد الثقافي بالمملكة في الآونة الأخيرة باهتمام عالي من القيادة الرشيدة، متمثلاً في الجهود المبذولة لتنمية الثقافة السعودية وتعزيز هويتها وحفظ إرثها الحضاري وتعزيز مكانتها المحلية والدولية، وذلك من خلال تطوير القطاع الثقافي نظراً لارتباطه المباشر بتحقيق الركائز الاستراتيجية التي بُنيت عليها رؤية السعودية 2030. وتكمن أهمية القطاع الثقافي في إظهار ما تتمتع به المملكة من تراث وثقافة متنوعة، ومساهمته في بناء مستقبل يفتح للعالم منافذاً جديدة ومختلفة للإبداع والتعبير الثقافي، فضلاً عن الفرص الاقتصادية والاستثمارية الواعدة التي يتمتع بها القطاع. وقد أولت حوكمة المملكة اهتماماً بالغاً للقطاع حيث أنشئت وزارة مستقلة للثقافة في العام 2018م، تقود مجموعة من الهيئات المتخصصة في معظم النشاطات الثقافية التي تدعم تطلعات المملكة. كما أعلنت وزارة الثقافة عن الاستراتيجية الوطنية للثقافة في العام 2019م التي ستسهم في تعزيز القطاع الثقافي السعودي بما يتواءم مع محاور رؤية السعودية 2030 الطموحة.

أولاً: الاستراتيجية الوطنية للثقافة

وضعت وزارة الثقافة التنوع والثراء الثقافي أساساً في بناء الاستراتيجية الوطنية للثقافة؛ والتي ركزت على ثلاثة ركائز رئيسية وهي:

الثقافة كنمط حياة: ازدهار القطاع الثقافي يسهم في تعزيز الهوية الوطنية، وتحسين جودة مختلف جوانب حياة المواطنين والمقيمين في المملكة.



الثقافة من أجل النمو الاقتصادي: تطور القطاع الثقافي بما يثري حياة الفرد والمجتمع ويسهم في زيادة الناتج المحلي من خلال دعم الاستثمار والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وزيادة فرص العمل.



الثقافة من أجل تعزيز مكانة المملكة الدولية: الارتقاء بالقطاع الثقافي من خلال توطيد الروابط والعلاقات الدولية، وتعزيز صورة المملكة والثقافة العربية في المجتمع الدولي.



وركزت الاستراتيجية على 16 قطاعاً ثقافياً، منها:



المسرح والفنون الأدائية



الكتب والنشر



الموسيقى



الطعام وفنون الطهي



الأزياء



المتاحف



المهرجانات والفعاليات



فنون العمارة والتصميم



المواقع الثقافية والأثرية

ثانياً: مبادرات القطاع الثقافي وإنجازاته

تميزت المملكة العربية السعودية بمبادرات وإنجازات ثقافية رائدة، تعكس هذه المبادرات التزامها بتعزيز التراث السعودي الأصيل وتطوير فنونه، والسعي لتحقيق نمو مستدام في القطاع الثقافي.

1. أبرز المبادرات الثقافية

• مذكرة شراكة استراتيجية بين وزارة الثقافة ووزارة الاستثمار:

وَقَّعَ معالي وزير الثقافة، ومعالي وزير الاستثمار في 1 مارس 2023م، مذكرة شراكة استراتيجية بين وزارة الثقافة ووزارة الاستثمار لتنمية وتطوير الاستثمار الثقافي في المملكة، وإيجاد فرص استثمارية جاذبة للمستثمر المحلي والأجنبي، بما يضمن تعزيز تنوع اقتصاد المملكة، وتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030. وتضمنت المذكرة عدة مجالات للتعاون المشترك بين الطرفين، أبرزها: مجال التخطيط المشترك والمشاريع الاستراتيجية من خلال إشراك وزارة الاستثمار فيما تقوم به وزارة الثقافة من تطوير للاستراتيجيات القطاعية والفرعية في القطاعات المستهدفة؛ لتسهيل تفعيل الجانب الاستثماري، والعمل على توفير بيئة تنظيمية جاذبة للاستثمارات في القطاعات التي تشرف عليها وزارة الثقافة، من خلال إطار تنظيمي محفز للاستثمار المحلي والأجنبي. كما تهدف الشراكة الاستراتيجية بين الوزارتين إلى تحديد إطار للتفاهم المشترك بهدف الإسهام في تحقيق مستهدفات كلاً من الاستراتيجية الوطنية للاستثمار، والاستراتيجية الوطنية للثقافة، وتقديم مجموعة من الفرص الاستثمارية في القطاع الثقافي، كما ستتعاون الوزارتان في جذب المقدرات الإقليمية للشركات العالمية في القطاع الثقافي إلى المملكة، وتقديم مجموعة من شراكات التمويل المستدام للمستثمرين وضمان بيئة تنافسية عبر القطاعات الثقافية.



• منصة أبداع:

تهدف إلى تعزيز مساهمة القطاع الخاص من خلال توفير التراخيص والتصاريح الثقافية اللازمة لمزاولة الأنشطة في القطاعات الثقافية، كما تسهم المنصة في تطوير القطاع الثقافي السعودي وتمكين الممارسين والموهوبين عبر منحهم القدرة على استكشاف الفرص التي تُمكنهم من تسخير إمكانياتهم الإبداعية والانتفاع منها لبناء مجتمع حيوي مُعزز بالثقافة الوطنية.

• منصة الابتعاث الثقافي:

هو مشروع تعليمي رائد منسجم مع ما تشهده السعودية من تطوير شامل على كافة القطاعات تماشياً مع رؤية السعودية 2030، وسيشجع البرنامج القطاع الثقافي ويعززه بالكفاءات والقدرات البشرية، كما سيزيد من مساهمة القطاع في نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال توليد فرص العمل في شتى القطاعات الواعدة.



• مبادرة الجوائز الوطنية الثقافية:

تهدف إلى تسليط الضوء على المواهب الثقافية الوطنية وإبراز نتاجها الثقافي محلياً ودولياً، والاحتفاء بأهم الإنجازات الثقافية الوطنية التي يتم تحقيقها كل عام، بالإضافة إلى تحفيز القطاع الخاص والمؤسسات غير الربحية لتبني وتطوير المواهب الثقافية من خلال برامج خاصة.

2. أبرز الإنجازات الثقافية

حقق القطاع الثقافي منجزات عديدة ومؤثرة في المجال الثقافي، وذلك ضمن الجهود المبذولة لتحقيق الركائز الرئيسة التي تسير على نهجها الاستراتيجية الوطنية للثقافة.

تهدف إلى دعم وتمكين الإنتاج الثقافي المحلي، وإثراء حياة المجتمع بالأنشطة والفعاليات الثقافية التي تسهم في تعزيز حضور الثقافة وتعميق تأثيرها الإيجابي على المجتمع. حيث حققت المملكة عدة إنجازات ضمن هذه الركيزة، مثل:

ارتفاع مؤشر استهلاك المحتوى الأدبي المسموع والمقروء في منصة "الأدب في كل مكان" إلى 86,000 مستهلك حول المملكة.



إطلاق مهرجان القهوة السعودية

الركيزة الأولى

الثقافة
كنمط حياة

تمثل الثقافة أحد أهم العوامل الأساسية في تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز الناتج المحلي الإجمالي، ولهذا فقد رسمت رؤية السعودية 2030 وبرامجها التنفيذية مستهدفات طموحة ترفع من جودة حياة المجتمع، وذلك من خلال إقامة الفعاليات والأنشطة الثقافية التي تمنح تجارب مختلفة للزوار والسياح، مرتكزةً بذلك على ما تتمتع به المملكة من تاريخ عريق، وموقع جذاب. وقد حققت المملكة عدد من الإنجازات ضمن هذه الركيزة، مثل:

إنتاج 3 أفلام دولية.



افتتاح متحف مكة المكرمة الإقليمي للجمهور.



توفير 550 منحة داخلية في فنون الطهي بالتعاون مع صندوق التنمية الثقافي.



الركيزة الثانية

الثقافة لتعزيز
النمو
الاقتصادي

تعزز المملكة العربية السعودية بامتلاكها مزيج ثقافي فريد جاء نتيجة موقعها الاستراتيجي في العالم القديم والحديث، وتميزها بمكانة ثقافية فريدة عن غيرها. ومن هنا جاء حرص وزارة الثقافة على استثمار تلك المُمكّنات الثقافية نحو ريادة المملكة للنشاط الثقافي في المنطقة، وتعزيز صورتها الذهنية ومكانتها الدولية في المحافل الثقافية العالمية، كما حققت المملكة العديد من الإنجازات ضمن هذه الركيزة، مثل:

فوز الخط الرسمي لكتاب "ميثاق الملك سلمان العمراني" بثلاث جوائز عالمية.



إطلاق 100 علامة تجارية سعودية في ميلانو ونيويورك.



إطلاق الجناح السعودي في "بيتالي فينيسيا"، حيث بلغ عدد زوار الجناح ما يقارب 227 ألف زائرًا.



الركيزة الثالثة

الثقافة لتعزيز
مكانة المملكة
الدولية

3. الهيئات الثقافية

لخلق بنية تحتية ثقافية ملائمة تحفز على الإنتاج الثقافي بشكل أكبر وتعمل على تعزيز القطاع الخاص، وتجذب الموهوبين في كافة مناطق المملكة من الموسيقيين والطهاة والمهندسين المعماريين للمساهمة في ازدهار القطاع الثقافي، وتنمية مختلف القطاعات الثقافية، فقد تم تأسيس 11 هيئة ثقافية تحت إشراف وزارة الثقافة، وتُعنى كل هيئة من الهيئات الإحدى عشر بتطوير قطاع ثقافي محدد أو أكثر.



هيئة التراث
Heritage Commission



هيئة فنون الطهي
Culinary Arts Commission



هيئة المتاحف
Museums Commission



هيئة الأفلام
Film Commission



هيئة الأزياء
Fashion Commission



هيئة المكتبات
Libraries Commission



هيئة الفنون البصرية
Visual Arts Commission



هيئة الموسيقى
Music Commission



هيئة المسرح والفنون الأدائية
Theater and Performing Arts Commission



هيئة الأدب والنشر والترجمة
Literature, Publishing & Translation Commission



هيئة فنون العمارة والتصميم
Architecture and Design Commission

ثالثاً: أهمية قطاع الثقافة اقتصادياً واستثمارياً

في إطار التحول الذي تشهده المملكة، أصبح قطاع الثقافة يلعب دوراً حيوياً في اقتصاد المملكة من خلال عدة جوانب، ومن أهمها:

- **تعزيز السياحة في المملكة:** يعتبر قطاع الثقافة عامل رئيسي لجذب السياحة في المملكة حيث تتميز مناطق المملكة بالعديد من المواقع التاريخية العريقة والمتنوعة.
- **تنويع الاقتصاد:** يساهم قطاع الثقافة في تنويع الموارد الاقتصادية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام، من خلال توفير فرص عمل وتعزيز الابتكار والإبداع وخلق عوائد للمستثمرين المحليين والعالميين.
- **تعزيز التفاعل الثقافي:** يساهم الاستثمار في قطاع الثقافة في إثراء التفاعل الثقافي بين المجتمعات المحلية والعالمية والذي بدوره يعزز العلاقات الدولية والتبادل الثقافي.
- **دعم الابتكار والإبداع:** يشجع الاستثمار في قطاع الثقافة على الابتكار والإبداع في مختلف المجالات الفنية والثقافية، مما يساهم في تطوير الصناعات الإبداعية وتعزيز النمو الاقتصادي.
- **تعزيز الهوية الوطنية:** يساهم قطاع الثقافة في تعزيز الهوية الوطنية، من خلال الحفاظ على التراث الثقافي وتعزيز القيم والتقاليد الوطنية.

رابعاً: أبرز المؤشرات الاقتصادية والاستثمارية ذات العلاقة

تعكس المؤشرات الاقتصادية في قطاع الثقافة النمو الديناميكي والتطور المستدام الذي يشهده هذا القطاع الحيوي، من خلال نمو الابتكار والإبداع، مما يجعل قطاع الثقافة أحد محركات الاقتصاد في المملكة، حيث تزايد دوره في تعزيز التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمار. وقد تميز عام 2022م بأداء عدد من المؤشرات الاقتصادية والاستثمارية ذات العلاقة، ومن أبرز تلك المؤشرات ما يلي:

1. العاملون في قطاع الثقافة

2. المنشآت الثقافية الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

3. تراخيص الاستثمار الأجنبي في القطاع الثقافي

4. السياحة الثقافية

وفقاً لبيانات الربع الثالث من العام 2022م، فقد بلغ عدد العاملين في المهن الثقافية المباشرة ما يقارب 182 ألف موظف وموظفة في مختلف القطاعات الثقافية، وتعود النسبة الأكبر من القوى العاملة في القطاع الثقافي إلى نشاط فنون الطهي، يليه نشاط العمارة والتصميم ثم نشاط الأزياء. ولا يزال أمام القطاع الثقافي الناشئ مدى واسع لتنمية مساهمته في خلق فرص العمل على مستوى الاقتصاد الوطني، حيث يُشكل العاملون في المهن الثقافية الرئيسة خلال العام 2022م نحو 1.25% من إجمالي المشتغلين في المملكة، وفيما يخص المنشآت الثقافية، تشكل المنشآت متناهية الصغر 71% من إجمالي المنشآت الثقافية، بينما تشكل المنشآت المتوسطة ما نسبته 3%.

وبالنظر إلى الجانب الاستثماري في القطاع الثقافي، فقد وصل عدد تراخيص الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاع الثقافي في عام 2023م إلى 115 رخصة مقارنةً بعدد 83 رخصة في العام 2022م.

وقد تعافت السياحة الثقافية في العام 2022م بعد جائحة "كوفيد-19". حيث وصلت إلى أعلى مستوياتها في نفس العام.

1. العاملون في قطاع الثقافة

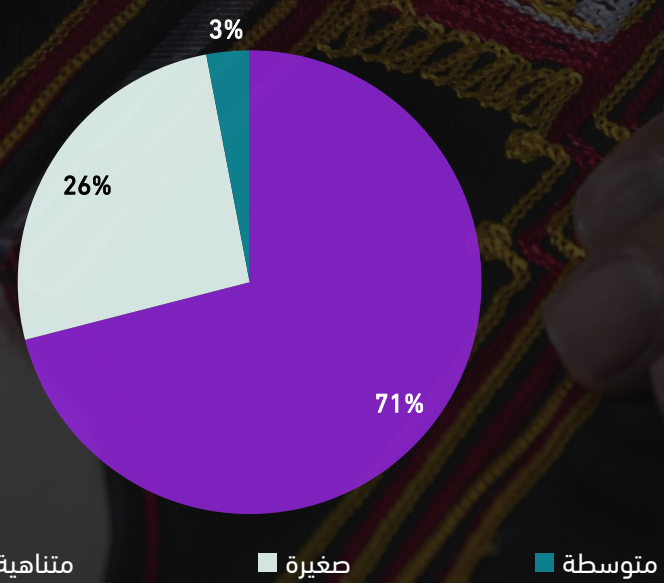
العاملون في قطاع الثقافة للعام 2022م*



المصدر: وزارة الثقافة
*حسب بيانات الربع الثالث للعام 2022م

2. المنشآت الثقافية الصغيرة والمتوسطة

التوزيع النسبي للمنشآت على مستوى القطاع الثقافي



المصدر: وزارة الثقافة
*حسب بيانات الربع الثالث للعام 2022م

3. تراخيص الاستثمار الأجنبي في القطاع الثقافي

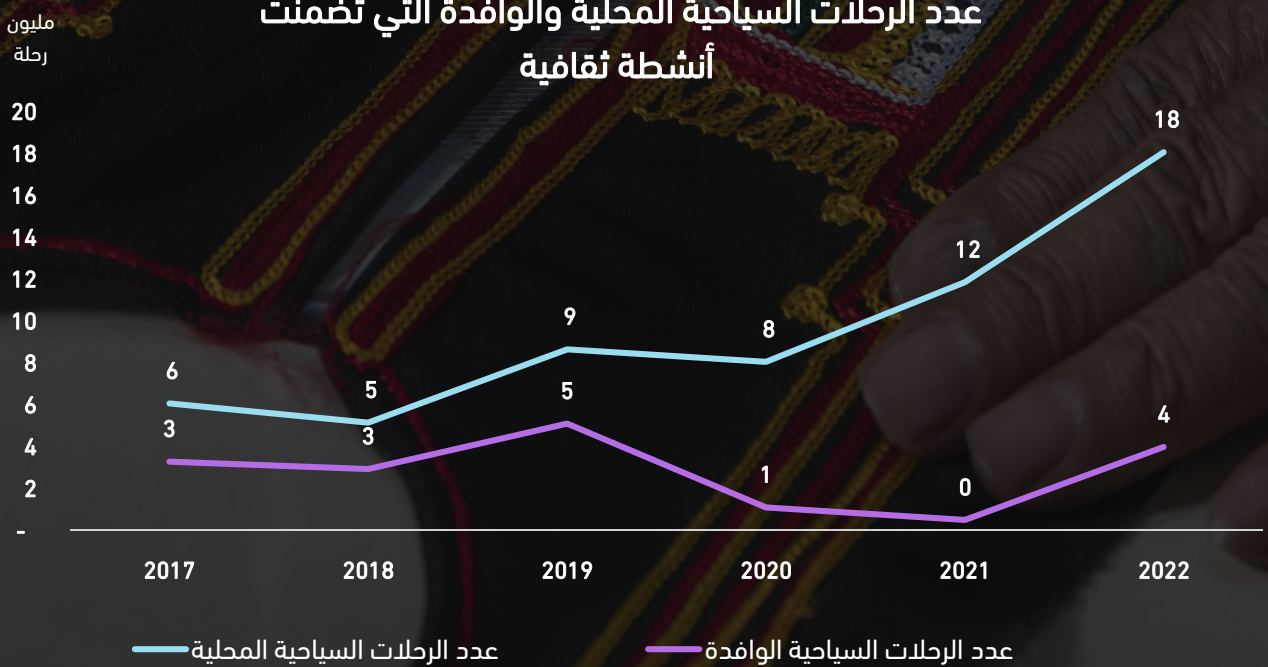
عدد تراخيص الاستثمار الأجنبي المباشر في الفنون والترفيه والاستجمام



المصدر: وزارة الاستثمار

4. السياحة الثقافية

عدد الرحلات السياحية المحلية والوافدة التي تضمنت أنشطة ثقافية



المصدر: وزارة الثقافة

خامساً: المناطق التراثية وأبرز الفعاليات في المملكة

مواقع التراث السعودية المسجلة في اليونسكو (مركز التراث العالمي)

شهدت المملكة خلال السنوات الأخيرة نهضة عمرانية كبيرة، ووطورت العديد من المشاريع الجديدة بصمات فنية وتراثية غير مسبوقة على مستوى التصميم وفن العمارة والفنون البصرية والموسيقى والمسرح، حيث زادت المواقع التراثية المدرجة في قائمة التراث العالمي من 4 مواقع في عام 2016م إلى 7 مواقع في عام 2023م، وهي:



1. الحجر في محافظة العلا 2008م

أكبر موقع محفوظ لحضارة الأنباط، ويتميز بمقابر أثرية مع واجهات مزينة، يعود تاريخها إلى القرن 1 قبل الميلاد.



2. حي طريف في الدرعية 2010م

يقع في قلب شبه الجزيرة العربية شمال غرب الرياض، تأسس في القرن الخامس عشر، ويتميز بالطراز المعماري النجدي.



3. جدة التاريخية (بوابة مكة المكرمة) 2014م

تقع جدة التاريخية على الشاطئ الشرقي للبحر الأحمر. من القرن السابع الميلادي، تم تأسيسها كميناء رئيسي لطرق التجارة في المحيط الهندي. كما كانت بوابة للحجاج المسلمين الذين وصلوا عن طريق البحر. وتتميز جدة التاريخية بتقاليد معمارية مميزة، تشمل الأبراج التي بنيت في أواخر القرن التاسع عشر من قبل النخب التجارية في المدينة.



4. الفن الصخري في منطقة حائل 2015م

تشمل هذه المنطقة جبل أم سمنان في جبة وجبل المنجور والرعات في الشويميس. ولقد ترك أسلاف السكان العرب آثاراً لممرات على العديد من النقوش الصخرية، كما يظهر العديد من التمثيلات للشخصيات البشرية والحيوانية التي تغطي 10,000 سنة من التاريخ.



5. واحة الأحساء 2018م

تقع في شرق شبه الجزيرة العربية، وتضم واحة الأحساء المزارع والحدائق والقنوات والينابيع والآبار، بالإضافة إلى المباني التاريخية والمواقع الأثرية وتحتوي على 2.5 مليون نخلة، وهي بذلك أكبر واحة في العالم، كما تمثل آثاراً لاستمرار الاستيطان البشري في منطقة الخليج من العصر الحجري الحديث إلى الوقت الحاضر.



6. منطقة حمى الثقافية 2021م

تقع منطقة حمى الثقافية في جنوب غرب المملكة العربية السعودية، تحتوي على مجموعة كبيرة من النقوش الصخرية التي تصور الصيد والحيوانات والنباتات وأنماط الحياة في استمرارية ثقافية من 7000 عام. يقع هذا الموقع في أقدم محطة رسوم معروفة على طريق قوافل صحراوية قديمة، ويعود تاريخ آبار حما إلى ما لا يقل عن 3000 عام، ولا تزال المنطقة تنتج المياه العذبة.



7. عروق بني معارض 2023

أول موقع للتراث العالمي الطبيعي على أرض المملكة.

أبرز فعاليات الاحتفاء بمدلولات الثقافة السعودية:

• عام الخط العربي 2021م

تقديم المملكة العربية السعودية كحاضنة للخط العربي، وراعية له، ورائدة في دعمه، مما يعكس ثراء الثقافة العربية، فقد قامت المملكة بتعزيز حضور الخط العربي في كافة الجهات الحكومية والخاصة والأفراد إلى جانب حضوره في المحافل والمؤتمرات المحلية والعالمية، هذه المبادرة تُعد مصدر إلهام للعديد من الفنانين والمعماريين محلياً وعالمياً.

• عام القهوة السعودية 2022م

بذلت المملكة جهوداً واسعة؛ لتفعيل عام القهوة السعودية 2022م، وتأتي هذه المبادرة للاحتفاء بالقهوة السعودية، وإبراز أصالتها، وتجسيد معانيها ومكانتها المستحق، حيث ترتبط القهوة بالإرث الثقافي للمملكة العربية السعودية، عبر تاريخ حافل بالعادات والتقاليد، وقيم الكرم والضيافة، حتى أصبحت عنصراً رئيساً في الثقافة والموروث الشعبي السعودي.

• عام الشعر العربي 2023م

تمت تسمية عام 2023م بـ "عام الشعر العربي"، احتفاءً بالقيمة المحورية للشعر في الثقافة العربية، على امتداد تاريخ العرب، وانطلاقاً من تأثير الجزيرة العربية التي كانت وما تزال موطناً للشعر والشعراء، ومصدراً لروائع أدبية ذات موقع راسخ في الحضارة الإنسانية.

• عام الإبل 2024م

تم الإعلان عن عام 2024م بعام الإبل تقديراً للأهمية الثقافية والأثرية لقيمة الإبل في حياة أبناء المملكة منذ قديم الزمان حتى الآن.

• يوم التأسيس السعودي

صدر الأمر الملكي الكريم من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود بأن يكون يوم 22 فبراير يوماً للتأسيس، وهو اليوم الذي يرمز إلى العمق التاريخي والحضاري والثقافي للمملكة العربية السعودية عندما أسس الإمام محمد بن سعود الدولة السعودية الأولى عام 1139هـ / 1727م.

• مبادرة تغيير سجاد مراسم الاستقبال

يُمثل اللون البنفسجي عنصراً ثقافياً له دلالات مهمة، ومنها رمزيته لصحاري المملكة وهضابها في فصل الربيع عندما تتزين بلون زهرة الخزامى ويعكس اللون ترحيب أرض المملكة بعابريها من خلال لون الطبيعة المعطاءة وهي تعيش في أزهى حالاتها، كما يجسد هذا التغيير الحالة التي تعيشها المملكة من حيث التجدد المستمر والاعتزاز بجذور التاريخ والهوية والحضارة.

• استضافة معرض إكسبو الدولي 2030 في مدينة الرياض

ستكون هذه الاستضافة فرصة مثالية لتشارك المملكة العربية السعودية قصتها نحو تحقيق تحول وطني غير مسبوق، ومشاركتها مع غيرها من الدول وشعوب العالم الإرث الثقافي العريق، حيث تُعد استضافة المعرض نافذة استثمارية عالمية مهمة؛ لمشاركة ملايين الزوار من جميع أنحاء العالم ثقافة المملكة الأصيلة وتنوعها، كما ستبرز فرصاً استثمارية واعدة في القطاعات الثقافية الفرعية، مثل: الفنون، الأزياء، الأدب.

إخلاء المسؤولية

تعد جميع المعلومات التي تتضمنها صفحات هذا التقرير معلومات عامة إرشادية فقط ولا تقدم الوزارة أي إقرارات أو ضمانات سواء بشكل صريح أو ضمني حول اكتمال أو دقة أو موثوقية أو ملاءمة أو توافر هذه البيانات أو المعلومات أو المواد ذات الصلة الواردة في التقرير لأي غرض كان ولا يجوز استخدامها لغرض آخر غير الاستخدام العام. ولا تتحمل الوزارة - بأي حال من الأحوال - تجاه أي جهة نتيجة لأي قرار أو تصرف أتخذ أو سوف يتم اتخاذه من قبل تلك الجهة بناءً على المحتوى الوارد في هذه الصفحات. وتؤكد الوزارة أنها غير مسؤولة سواء بشكل كامل أو جزئي عن أي ضرر مباشر أو غير مباشر، عرضي أو تبعي أو عقابي خاصاً كان أو عاماً، كما أنها غير مسؤولة عن أي فرصة ضائعة أو خسارة أو ضرر من أي نوع كان ينتج عن هذه الصفحات.

إن جميع النصوص والتحليل والشعارات المعروضة على هذه الصفحات تعد ملكاً لوزارة الاستثمار. وبناءً على ذلك لا يجوز نسخ أي من محتويات هذه الصفحة أو طباعتها أو تحميلها إلا لغرض الاستخدام الشخصي أو لاستخدامها داخل الشركة أو المنشأة. ولا يجوز إعادة استخدام أي جزء من هذه الصفحة أو محتواها أو تخزينها في موقع آخر أو إدراجه في أي نظام عام أو خاص لاسترجاع المعلومات الإلكترونية دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من وزارة الاستثمار.

للاستفسارات

عبر البريد:
وزارة الاستثمار
وكالة الشؤون الاقتصادية ودراسات الاستثمار
ص.ب 3966 الرياض 12382
المملكة العربية السعودية

هاتف: +966115065777
البريد الإلكتروني: eais@misa.gov.sa

لمتابعة أحدث إصدارات وزارة الاستثمار من تقارير يرجى زيارة الموقع الإلكتروني [استثمر في السعودية](#) أو الموقع الإلكتروني [وزارة الاستثمار](#) ولمزيد من الإحصاءات المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية والاستثمارية في المملكة، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني ["استثمر في السعودية"](#) أو الموقع الإلكتروني [وزارة الاستثمار](#)